

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



UNIVERSITE  
Abdelhamid Ibn Badis  
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

## سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية

### لمواجهة أزمة جائحة كورونا

مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:

صحراوي أمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	لعلي فاطمة	أستاذ التعليم العالي	مستغانم
مقررا	بوقروة مريم	أستاذ محاضرة قسم أ	مستغانم
مناقشا	لاكسي فوزية	أستاذ محاضرة	مستغانم

السنة الجامعية: 2022- 2023

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



UNIVERSITE  
Abdelhamid Ibn Badis  
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

## سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية

### لمواجهة أزمة جائحة كورونا

مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:

صحراوي أمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	لعلي فاطمة	أستاذ التعليم العالي	مستغانم
مقررا	بوقروة مريم	أستاذ محاضرة قسم أ	مستغانم
مناقشا	لاكسي فوزية	أستاذ محاضرة	مستغانم

السنة الجامعية: 2022- 2023



# الفهرس

الفهرس:

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الإهداء

الشكر

الملخص

المقدمة العامة

## الفصل الأول: مدخل لترشيد النفقات العامة

06.....	تمهيد.....
07.....	المبحث الأول: ماهية النفقة العامة.....
07.....	المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة.....
12.....	المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة و ظاهرة تزايدها.....
24.....	المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة.....
24.....	المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام و ضوابطه.....
26.....	المطلب الثاني: أهداف و خطوات ترشيد النفقات العامة.....
31.....	الخلاصة.....

## الفصل الثاني: سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم

33.....	تمهيد.....
34.....	المبحث الأول: تقديم مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم.....
34.....	المطلب الأول: التعريف بمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم.....
35.....	المطلب الثاني: صلاحيات و هيكل تنظيم مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم.....

44.....	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لسياسة ترشيد النفقات العامة خلال الفترة 2011-2021.....
44.....	المطلب الأول: النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم.....
48.....	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم.....
57.....	الخلاصة.....
60.....	الخاتمة العامة.....

قائمة المراجع

# قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
44	الأبواب و المواد المتعلقة بتسيير المستخدمين	1-2
46	الأبواب و المواد المتعلقة بتسيير المصالح	2-2
48	تطور نفقات التسيير لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم خلال الفترة 2021-2011	3-2
51	تطور نفقات تسيير المستخدمين خلال الفترة 2021-2011	4-2
52	تجميد اعتمادات مالية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016	5-2
52	تفويض اعتمادات مالية إضافية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020	6-2
53	تطور نفقات تسيير المصالح خلال الفترة 2021-2011	7-2
54	سحب اعتمادات مالية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020	8-2
56	عملية تسوية ميزانية تسيير المصالح سنة 2020	9-2



# قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
07	أركان النفقة العامة	1-1
18	ظاهرة نمو الإنفاق العام	2-1
28	الخطوات المختلفة لعملية ترشيد النفقات العامة	3-1
43	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية لأملاك الدولة	1-2
50	منحنى نفقات التسيير خلال الفترة 2011-2021	2-2

# إهداء:

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الثبات و أعاننا على إتمام هذا العمل.  
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى والدي الكريم.  
إلى رمز التضحية، بلسم الشفاء و بسمه الحياة إلى والدتي الحبيبة.  
إلى رفيق دربي و سندي في الحياة إلى من يسر لي الصعاب زوجي العزيز.  
إلى قرّة عيني و فلذة كبدي إبني الغالي.  
إلى صاحب القلب الطيب إلى من تطلع لنجاحي بنظرات الأمل أخي هشام.  
إلى من أرى التفاؤل بعينيه و السعادة في ضحكته إلى أخي شارف.  
و أخيرا إلى كل من ساعدني و كان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائل  
المولى عز و جل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا و الآخرة.

# تشكرات:

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و  
أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل الآية 19.

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم  
سلطانك، اللهم لك الحمد عدد خلقك و رضى نفسك و زنة عرشك و مداد كلماتك، اللهم لك  
الحمد حتى ترضى و لك الحمد على الرضى.

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و التقدير للأستاذة المؤطرة "بوقروة مريم" لما منحتة لي من  
وقت و جهد و توجيه و إرشاد لإتمام هذا البحث.

و أتوجه بخالص الشكر و الاحترام إلى السيد مدير أملاك الدولة لولاية مستغانم و كل  
الزملاء و الزميلات الأفاضل.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير و الاحترام لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم و  
حضورهم لمناقشة هذه المذكرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة ترشيد النفقات العامة كألية لمواجهة أزمة جائحة كورونا، ممثلا في دراسة تحليلية للنفقات العامة على مستوى مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم خلال الفترة 2011-2021، حيث تعتبر النفقات العامة مرآة عاكسة لمختلف الأدوار التي يقوم بها الدولة فهي تعتبر أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية، و نظرا للضغوطات الكبيرة على التوازنات التي تولدت عن الأزمة التي خلقتها جائحة "كورونا" ، خاصة و أنها ألقت بظلالها على كافة المستويات و الأصدقاء الاجتماعية و الاقتصادية لذلك فنحن وجها لوجه أمام ترشيد النفقات العامة كوسيلة لتحقيق التوازن في الميزانية العامة و السهر على تحقيق الاستقرار، و قد أسفرت الدراسة عن تسوية ميزانية التسيير لسنة 2020 عن طريق تخفيض نفقات تسيير المصالح بنسبة تقدر بـ 27,57 % لمواجهة أزمة جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، ترشيد الإنفاق العام، أزمة جائحة كورونا

**Abstract:**

This study aims to shed light on the policy of rationalizing public expenditures as a mechanism to confront the Corona pandemic crisis, represented by an analytical study of public expenditures at the level of the State Property Directorate of the state of Mostaganem during the period 2011-2021, where public expenditures are considered a mirror reflecting the various roles played by the state, as it is considered the most important financial policy tool that it uses to achieve its economic goals, and due to the great pressures on the balances generated by the crisis created by the "Corona" pandemic, especially since it misled At all levels and social and economic levels, therefore, we are face to face with the rationalization of public expenditures as a means to achieve balance in the public budget and ensure stability, and the study resulted in settling the management budget for the year 2020 by reducing the expenses of managing interests by an estimated 27.57% to confront the Corona pandemic crisis.

**Keywords:** Public expenditures, rationalization of public spending, Corona pandemic crisis

# المقدمة العامة

المقدمة العامة:

مع تعاظم دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، ازدادت أهمية دراسة هذا الموضوع و أصبح جدير بالتركيز، و تشعبت آراء المفكرين الاقتصاديين في ظل المذاهب الاقتصادية، و لذلك نرى أن مفهوم النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي حدث في دور الدولة، الذي انتقل من الدور الضيق فالدولة كانت لها سوى مهام إدارية و عسكرية و لا تقوم بأية مهام إنتاجية، لذلك اعتبرت النفقة العمومية "كظاهرة تحطيم للثروات المعبئة من خلال الضريبة على الأشخاص الخاصة" أي أداة تستعمل فقط لتمويل النشاطات غير الإنتاجية فهي تمثل سلوك استهلاكي يقوم بإفقار المجتمع "الأعباء".

لكن هذه الفكرة قد تم التخلي عنها في الوقت الراهن، فالدولة توسعت صلاحياتها في النشاط الاقتصادي و أصبح لها دور مؤثر، و منه زادت أهمية النفقات العامة كأداة من أبرز أدوات تدخل الدولة فعالية و تعددت أشكال تدخلها في هذا المجال من إعانات تمنح لأفراد أو مؤسسات معينة أو القيام بمشاريع إنتاجية ضخمة أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة.

و بذلك فإن الفكر المالي الحديث أصبح ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة تماما، فهي نفقة إيجابية، الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية بجانب آثارها المالية.

مع تعدد وظائف الدولة و محدودية الموارد، جعل من الضروري الحفاظ على الموارد العامة من التبذير و الإسراف، فمشكلة الندرة التي تعاني منها جل دول العالم و تنامي الطلب على مقومات الحياة الأساسية أدى إلى زيادة مسؤولية الدولة في سبيل تحقيق هذا الطلب من خلال تزايد حجم الإنفاق العام، هذا بالإضافة إلى الضغوطات التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي و التي قد تتحول إلى صدمات و اختلالات إذا لم يتم التحكم فيها، هذا الواقع يفرض ضرورة لجوء متخذي القرار و المسؤولين إلى إعادة النظر في تسيير و استخدام الموارد بالشكل العقلاني و السليم لتخصيص مختلف الموارد، الأمر الذي أضحي معه ترشيد الإنفاق العمومي مطلباً أساسياً لضمان استقرار النشاط الاقتصادي.

تعد أزمة جائحة كورونا أزمة صحية عالمية، و أصبحت أزمة اقتصادية عالمية بامتياز، نجم عنها ركود كبير على الصعيد العالمي و المحلي، و كان لها أثر بالغ على اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصاديات العالم، كونه يعتمد بالأساس على عائدات المحروقات، حيث أدى تراجع أسعار النفط و تفشي جائحة كورونا إلى ضغوطات، و من أجل تجاوز الوضع و إنعاش الاقتصاد سارعت لاتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ

اقتصادها من الانهيار عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحسينه، ولعل أحد أهم القرارات هي اللجوء إلى سياسة ترشيد النفقات العامة.

### طرح الإشكالية:

على ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم الإشكالية التالية:

❖ ما مدى ترشيد النفقات العامة في ظل أزمة جائحة كورونا بمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم؟

لمعالجة هذه الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مفاهيم و أسس النفقات العامة؟
- ما المقصود بترشيد النفقات العامة؟
- ما هو تأثير أزمة جائحة كورونا على النفقات العامة؟

### الفرضيات

للإجابة على الأسئلة الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- النفقات العامة هي كمية معينة من المال تقوم الدولة بإنفاقه خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع.
- ترشيد النفقات العلامة لا يعني تخفيضها.
- تأثرت النفقات العامة بشكل كبير بأزمة جائحة كورونا .

### أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة كون أن موضوع ترشيد النفقات العامة من أهم المواضيع خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و محدودية الموارد المالية، هذا بالإضافة إلى مشكلة عجز الموازنة و ارتفاع الطلب على مقومات الحياة مما يستدعي ترشيد الإنفاق العام لتحقيق النمو الاقتصادي و التوازن في الميزانية العامة و التقليل من حدة الاختلالات و الاضطرابات التي يشهدها العالم.

انطلاقاً من ذلك، يستوجب إعطاء أهمية بالغة لجانب ترشيد الإنفاق العام في ظل توالي الأزمات على الاقتصاد الجزائري خاصة تداعيات أزمة جائحة كورونا لذا جاءت هذه الدراسة لإبراز جهود الدولة لإيجاد السبل و الحلول عن طريق سياسة ترشيد النفقات العامة لمواجهة الأزمة و عودة الاستقرار.



هدف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى :

- التعريف بالنفقات العامة و مراحل تطورها.
- إبراز الأسباب المؤدية إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة.
- الإحاطة بمختلف جوانب عملية ترشيد النفقات العامة، و إبراز ضوابط نجاح ترشيد الإنفاق العام.
- تحليل انتهاج سياسة ترشيد النفقات العامة كأداة لمواجهة أزمة جائحة كورونا.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- محاولة تسليط الضوء على النفقة العامة باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية لإدارة و ضبط النشاط الاقتصادي.
- نظرا لأهمية ترشيد النفقات العامة و قدرتها على مجابهة الاختلالات و الاضطرابات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية.

المنهج المتبع:

بالنظر لطبيعة موضوع البحث فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالفصل الأول و ذلك للتطرق لمختلف مفاهيم البحث، أما الفصل الثاني فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي بهدف تحليل المعطيات.

حدود البحث:

تمت الدراسة التحليلية على مستوى مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم، أما فيما يخص الإطار الزمني تمتد فترة الدراسة لتشمل 2011-2021 أي عشر سنوات.

الدراسات السابقة:

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى دراستين على درجة كبيرة من الأهمية:

• العربي بن علي بوعلام

" آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر "

البحث عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص قانون الإدارة العامة بجامعة الجيلالي اليابس سيدس بلعباس لسنة 2016-2017، تطرق فيها صاحبها إلى مختلف المفاهيم الأساسية و الجوانب الفنية المتعلقة بالنفقة العامة و سياسة ترشيدها، إلى جانب دراسة سياسة الإنفاق العام في الجزائر و آليات ترشيده.

• دراوسي مسعود

" السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004 "

البحث عبارة عن رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة الجزائر سنة 2005-2006 تطرق فيها صاحبها إلى مفهوم السياسة المالية و تطورها و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي و عالج السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2004.

أقسام البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة و تعقبهم خاتمة ، حاولنا في الفصل الأول عرض مدخل لترشيد النفقات العامة من خلال توضيح مفهوم النفقة العامة و مراحل تطورها في الفكر الاقتصادي و استعراضنا مختلف تقسيماتها، إلى جانب ظاهرة تزايد الإنفاق العام، ثم التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بترشيد الإنفاق العام، و ذكر ضوابطها و أهدافها ، و كذا الخطوات المتبعة في عملية ترشيد النفقات العامة.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم و ذلك من خلال التطرق إلى تقديم مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم، لنتقل إلى دراسة تحليلية لسياسة ترشيد النفقات العامة في مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم خلال الفترة 2011-2021.

الفصل الأول

مدخل لترشييد

النفقات العامة

تمهيد:

لم تحظ دراسة النفقات العامة باهتمام علماء الاقتصاد التقليدي، و يرجع السبب في ذلك إلى أن النفقات العامة كانت محدودة الأثر نتيجة لاقتصار وظيفة الدولة الحيادية و التي لم يكن لها أثر واضح في الحياة الاقتصادي، مع تطور دور الدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" إلى "الدولة المنتجة" ازدادت أهمية دراسة الإنفاق العام، حيث ترجع أهمية النفقات العمومية إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، و مع تعدد وظائف الدولة و تزايد حجم الإنفاق العام و محدودية الموارد، جعل من الضروري الحفاظ على الموارد العامة من التبذير و الإسراف، الأمر الذي أضى معه ترشيد الإنفاق العمومي مطلباً أساساً.

تم تخصيص هذا الفصل من أجل التطرق للنفقات العامة و لترشيد الإنفاق العام، و ذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية النفقة العامة

المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة

المبحث الأول : ماهية النفقة العامة

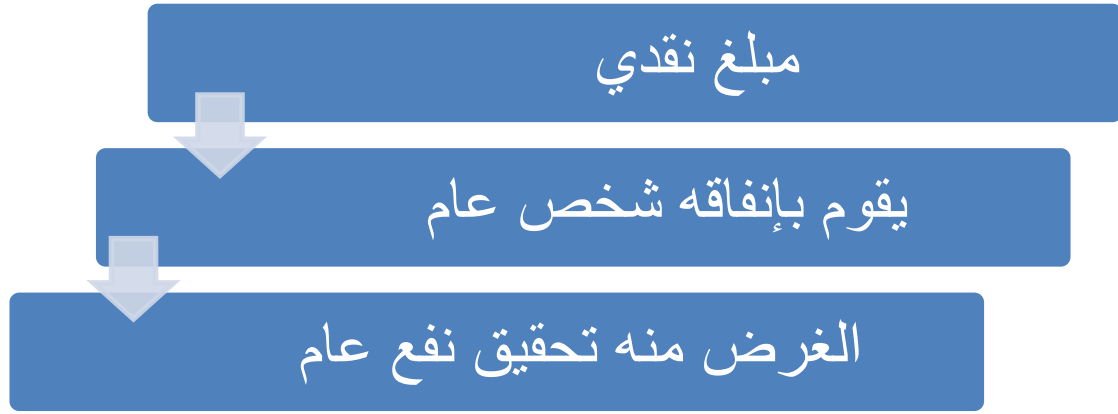
المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة

1. تعريف النفقة العامة :

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة".<sup>1</sup>

فمن هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقة العامة يلزم توافرها وهي:

شكل رقم (1.1): أركان النفقة العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية و الأدبية ش.م.م، 2015، لبنان، ص47.

1. 1: الشكل النقدي للنفقة العامة

أن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية.<sup>2</sup>

و استنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو منح المساعدات، من باب النفقات العامة، كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص117.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص118.

السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب، أو الشرفية كمنح الألقاب و الأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد.<sup>1</sup>

و يعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة و هذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي:<sup>2</sup>

- تسهيل متطلبات النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها و وفقا للأحكام و القواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة.

- تحقيق مبدأ المساواة و العدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة و في توزيع الأعباء و التكاليف العامة بين الأفراد.

- أن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة (بدون أجر) لتعارض ذلك مع حرية الإنسان و كرامته.

### 1. 2: صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة

لقد اعتمد الفكر المالي للترقية بين النفقة العامة و النفقة الخاصة على معيارين هما

- معيار قانوني يستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة و هذا هو المعيار التقليدي.

- معيار وظيفي يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

### 1. 2. 1: المعيار القانوني (المعنوي)

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام و هي الدولة و الهيئات العامة المحلية، و المؤسسات العامة، و بالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص و هي الأفراد و الشركات و الجمعيات و غيرها من المؤسسات الخاصة. فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة و يعتمد في ذلك على السلطات الأمرة أي على القوانين أو

<sup>1</sup> عادل حشيش، مصطفى رشدي، مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص148.  
<sup>2</sup> محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص56-57.

القرارات الإدارية بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين<sup>1</sup>.

و يعود ذلك إلى أن طبيعة الدولة الحارسة كان يقتصر نشاطها على القيام بالخدمات الأساسية مثل الأمن والدفاع والعدالة وتسيير بعض المرافق العامة و في ظل هذا الدور ظل المعيار القانوني ثابتا لمدة طويلة، إذ أنه يجسد الوضع السائد في تلك الفترة، و مع تطور دور الدولة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة، حيث امتد دورها ليشمل كثيرا من الأعمال مثل أنشطة الإنتاج و التوزيع و الاستثمار... الخ.

و من ثم لم يعد المعيار القانوني يتلاءم وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة، و بالتالي اللجوء إلى معيار آخر أكثر دقة.

### 1. 2. 2: المعيار الوظيفي

يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، من هنا لا يمكننا اعتبار جميع النفقات الصادرة عن الأشخاص العامة نفقات عامة، ما عدا تلك الأنشطة و المهام التي تقوم بها الدولة المستمدة من سلطتها و سيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة و تماثل النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقة خاصة، و على العكس من ذلك فتعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة المفوضين من قبل الدولة في استخدام سلطاتها، نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة لاستخدام هذه السلطة<sup>2</sup>.

و لهذا يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العامة بحيث "تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة، أو مؤسساتها العامة، الوطنية و المحلية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الأمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة و توسعه"<sup>3</sup>.

و بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجل نشاطه العام.

### 1. 3: هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص119.

<sup>2</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص60.

<sup>3</sup> سوزى عدلى ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص33.

يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، و من ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة و بالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد<sup>1</sup>.

و السبب في ذلك يرجع إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة و المساواة داخل المجتمع، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة و من ثم فيجب أن يكون و على قدم المساواة كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة، و إذا كان هذا ما يمكن أن نراه بسيطاً و بديهياً، فإن الصعوبة تكمن في تقدير و تحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية.

و في الحقيقة إن عملية التحديد تركز أساساً على معيار سياسي أكثر منه اقتصادي أو اجتماعي إذ أن السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولى عادة تقرير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر عامة أم لا تعتبر كذلك، و هي تستند إلى قواعد و محددات معينة<sup>2</sup>.

### 2. مراحل تطور مفهوم النفقة العامة

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى و ذلك بما تملكه من إمكانيات مالية و مؤسساتية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و مع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي و الدخل القومي و أنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم و الانكماش و عدم الاستقرار<sup>3</sup>.

يمكن فهم تطور النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مجال الإنفاق العام و كونه الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق الهدف الذي تسعى إليه.

### 1.2: مرحلة الدولة الحارسة

<sup>1</sup> محرزى محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص61.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص62.

<sup>3</sup> حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، درا الشروق، القاهرة، 1998، ص98.



دور الدولة في هذه المرحلة محدود و يتسم بالحياد اتجاه النشاط الاقتصادي فاقصاديون مثل آدم سميث و ريكاردو يؤمنون بمستوى أكبر للفعالية الاقتصادية حيث تكمن وظيفة الدولة في القيام بأعمال الأمن و الحماية و العدالة و الدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، و لا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة، هذا و قد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة إلى أن حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما يدعي الكلاسيك<sup>1</sup>.

هيمنت خلال هذه الفترة من القرن التاسع عشر (19) فلسفة الفكر الكلاسيكي التي اعتبرت النفقة العمومية كأداة تستعمل فقط من طرف السلطات العمومية لتمويل النشاطات غير الإنتاجية فهي تمثل سلوكا استهلاكي يقوم بإفقار المجتمع (الأعباء) ، و بالتالي وجب على الدولة الحد بشكل كبير من نفقاتها.

ففي ظل النظرية التقليدية ( الكلاسيك ) كانت الدولة تقدر مبدأ توازن الميزانية، فلا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات تسييرها المرافق العامة.

و من ثم فالإنفاق العام في ذلك الوقت كان ذو طابع حيادي لا يمس الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي داخل الدولة<sup>2</sup>.

### 2. 2: مرحلة الدولة المتدخلة

برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، و لقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإلتباع للخروج من الأزمة<sup>3</sup>.

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى و التي تميزت بإعادة النظر في معظم المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية.

تركت الدولة الليبرالية مكانها للدولة المتدخلة عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، و خرجت عن مفهوم الحياد و الحراسة و أصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و أثر ذلك على مفهوم النفقة العامة حيث :

1 سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، و وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، ص85.

2 زين العابدين ناصر، علم المالية و التشريع المالي، دار النهضة العربية، 1971، ص35.

3 سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص90.

- تنوع النفقات العامة تبعاً لتنوع وظائف الدولة

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات و هذا جعل النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

- ازداد حجم النفقات العامة و ارتفعت نسبتها على الدخل القومي.

و قد ترتب على هذا التطور في الفكر المالي و الاقتصادي الخروج عن مبدأ تقديس توازن الميزانية ، و أصبح من الممكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق أهداف الدولة المتعددة و أصبح من الممكن حدوث عجز في الميزانية<sup>1</sup>.

### 2. 3: مرحلة الدولة المنتجة

الفكر المالي الحديث أصبح ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة تماماً، فهي نفقة إيجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية بجانب آثارها المالية، و قد اجتمعت النفقات العامة كأداة من أبرز أدوات تدخل الدولة فعالية و تعددت أشكال تدخلها في هذا المجال من إعانات تمنحها لأفراد أو لمؤسسات معينة أو القيام بمشاريع إنتاجية ضخمة أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة<sup>2</sup>.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة و ظاهرة تزايدها

#### 1. تقسيمات النفقات العامة

##### 1. 1: نفقات التسيير و نفقات التجهيز

لقد صنف المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز<sup>3</sup>.

#### 1. 1. 1: نفقات التسيير

1 محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص53.  
2 باهر محمد عتلم، إقتصاديات المالية العامة، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998، ص53.  
3 المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

## الفصل الأول مدخل لترشيد النفقات العامة

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و المتكونة أساسا من أجور الموظفين و مصاريف صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب... إلخ و منه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية<sup>1</sup>.

تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:<sup>2</sup>

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات

- تخفيضات السلطات العمومية

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

- التدخلات العمومية

الباب الأول و الثاني متعلق بالأعباء المشتركة للميزانية العامة، يتم تفصيلهما و توزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي.

أما الباب الثالث و الرابع فيتعلقان بالوزارات و يتم توزيعهما عن طريق مراسيم، و يقسم الباب إلى أقسام و يتفرع القسم إلى فصول و يمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية و عنصرا هاما في المراقبة المالية يرمز للفصل بأربعة أرقام الأول بهم الباب، الثاني يرمز للقسم، و الرقمان الأخيران يعينان الفصل.

في الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض نفقات التسيير، ما دامت أنها غير منتجة و أنها تدمر للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب و هذا حسب الكلاسيك، لكن لما ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه، فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى و بصفة إجبارية مضمونة<sup>3</sup>.

### 1. 1. 2: نفقات التجهيز

<sup>1</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص66.

<sup>2</sup> المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>3</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص67.

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة و تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات و تنفرع إلى ثلاثة أبواب<sup>1</sup>:

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة<sup>2</sup>.

إن هذا النوع من النفقات تقوم بإنشاء دخل جديد ناتج مباشرة عن النفقة العامة الأولية و بالتالي يتجدد نشاط الهيكل الاقتصادي أما إذا قام المستفيدين بالادخار عوض الاستهلاك فإنهم بذلك قدموا مداخيل منقوصة و يعطلون لفترة غير محددة المدة الدفع الاقتصادي الناجم عن نفقة الاستثمار مما أدى إلى الاعتقاد بفكرة أن عمليات التجهيز لا تملك نفس القيمة، لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة حتى يتم الإبقاء سوى على تلك التي لها منفعية قصوى.

و يسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة و العمليات برأس المال لهذا يمكننا عد و ملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم و الطاقة، الفلاحة و الري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية، السكن و المخططات البلدية للتنمية.

و يتوزع القطاع إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره على أنشطة محددة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص و يمكن تعيينه بدقة و يخضع توزيع الاعتمادات على الفروع و الأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي<sup>3</sup>.

### 1. 2: التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة

<sup>1</sup> المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>2</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص68.

<sup>3</sup> علي بساعد، المالية العمومية، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة، ديسمبر 1992، ص76.

## الفصل الأول مدخل لترشيد النفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد<sup>1</sup>.

فهي تمثل أداة أساسية في تحديد نوعية النفقة العامة و آثارها و أهدافه، الشيء الذي يسهل تسيير الأموال العامة، أضف إلى أنها تسهل مهام الباحث في التعرف على تطورها من فترة إلى أخرى. من أهم التقسيمات العلمية و الاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة و دقيقة نجد التقسيمات التالية:

### 1. 2. 1: تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة

حديث نسبيا حيث يعتمد على المفهوم الحديث للمالية العامة التي لم تعد قاصرة على مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة، بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها، و الاضطلاع بوظائف اقتصادية و اجتماعية متعددة فالتقسيم الوظيفي يظهر النفقات العامة للدولة حسب الوظائف التي تمارسها الدولة<sup>2</sup>.

و الوظائف الأساسية للدولة هي : الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية و الوظيفة الاقتصادية و بذلك تكون ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي و هي<sup>3</sup>:

### 1. 2. 1: النفقات الإدارية

و يقصد بها النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة، و تشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال و معاشاتهم و يمكن القول أن هذا الصنف من النفقات يتضمن نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة و التمثيل الدبلوماسي.

### 1. 2. 2: النفقات الاجتماعية

و هي النفقات التي تتعلق بالأغراض الاجتماعية للدولة أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد و من أهم بنود هذه النفقات ، النفقات الخاصة بالتعليم و الصحة و التأمينات الاجتماعية و الثقافية.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص37.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص134.

<sup>3</sup> السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص78-80.

### 1. 2. 1. 3: النفقات الاقتصادية

هي تلك النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل و المواصلات، الري، الكهرباء... إلخ

و يكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية و يرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة، و لأنها لا تحقق عائدا مباشرا، من جهة أخرى، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها و لا يرغب في القيام بها مثال ذلك الطرقات، الجسور و السدود... إلخ و هي تمثل مرافق البنية التحتية الأساسية التي أصبحت تمثل حاجة عامة، فقد ساد مثلا في البلدان النامية الطابع الزراعي لفترة طويلة إلا أنه مع التطور الصناعي تحولت تلك الهياكل إلى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعي، و الدولة وحدها هي التي تقوى على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الاستثمار العام<sup>1</sup>.

### 1. 2. 2: النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب تأثيرها على القدرة الشرائية أو نقلها و حجم تأثيرها على الدخل الوطني إلى قسمين:

### 1. 2. 1: النفقات الحقيقية

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع و الخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، و تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور و الرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع و الخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات و أجهزة الدولة<sup>2</sup>.

### 1. 2. 2: النفقات التحويلية

1 سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص39.  
2 دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص164.

هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع و هذه النفقات ليس لها مقابل مباشر و لا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه<sup>1</sup>.

تنقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة و نفقات تحويلية غير مباشرة و من الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخل النقدية للأفراد، في حين أن التحويلات غير المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية للأفراد<sup>2</sup>.

### 1. 2. 3: النفقات العادية وغير العادية

هنا نميز وفقا لهذا التقسيم حسب الانتظام و الدورية ما بين نفقات عامة عادية و نفقات عامة غير عادية.

### 1. 2. 3: النفقات العادية

و هي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام و التكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، و مثالها الرواتب و الأجور و نفقات الصيانة و نفقات العدالة و فوائد القروض العامة و نفقات الإدارة العامة للدولة<sup>3</sup>.

### 1. 2. 3: النفقات غير العادية

و هي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام و لا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة و بصورة غير منتظمة، و مثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة و نفقات مكافحة البطالة و نفقات الحرب و النفقات العامة الأزمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات و الزلازل و البراكين و المجاعات<sup>4</sup>.

### 1. 2. 4: النفقات الوطنية و النفقات المحلية

حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى قسمين:

### 1. 2. 4: النفقات الوطنية (المركزية)

1 رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992، ص92.

2 علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص194.

3 محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص137.

4 المرجع السابق، ص137.

هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية بالقيام بها مثل نفقة الدفاع الوطني و القضاء و الأمن فهي نفقات ذات طابع وطني<sup>1</sup>.

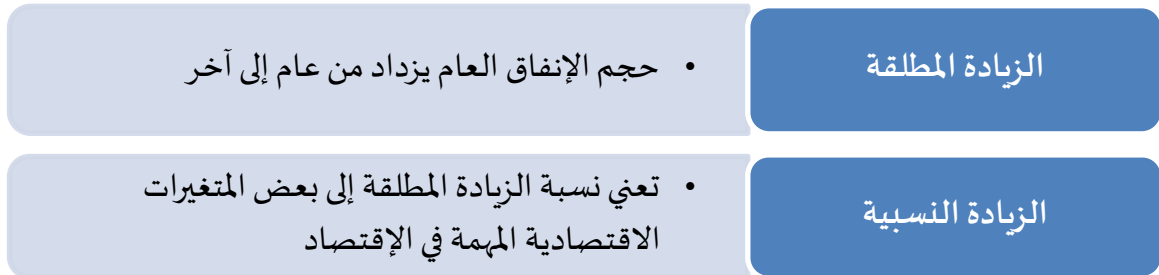
### 1. 2. 4: النفقات المحلية (الإقليمية)

هي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة<sup>2</sup>.

### 2. ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

إن حجم الإنفاق العام ازداد و بشكل مستمر في معظم دول العالم، حتى أصبحت هذه الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام تعرف باسم " ظاهرة نمو الإنفاق العام " و لم تقتصر على الزيادة المطلقة لأرقام الإنفاق بل كانت الزيادة أيضا نسبية.

### الشكل رقم (2-1) ظاهرة نمو الإنفاق العام



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص123.

يعتبر الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر من أوائل الاقتصاديين الذين أدركوا الارتباط الطردي بين الناتج المحلي الإجمالي و النفاق الحكومي، حيث قام بدراسة تناول فيها تطور نفقات الدول الأوروبية خلال القرن

<sup>1</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص79.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص79.



التاسع عشر و انتهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو زيادة أوجه النشاط الاقتصادي للدول مع التطور الاقتصادي، ولقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسمه "قانون فاقر<sup>1</sup>".

و يشير القانون إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة و من ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>.

حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي و إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي و هو ما يقتضيه قانون فاقر<sup>3</sup>.

و بشكل عام لوحظ أن هذه الظاهرة تعود إلى أسباب عديدة تظهر في مجموعتين:

### 2. 1: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة<sup>4</sup>.

و ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب عديدة:

### 2. 1. 1: الأسباب الاقتصادية

ترتبط الأسباب الاقتصادية لتنامي النشاط الاقتصادي و الدورة الاقتصادية:

### - زيادة الدخل الوطني :

إن توسع النشاط الاقتصادي بشقيه العام و الخاص أدى إلى تنامي دخل الدولة سواء من الدخل المتأتية من مشاريعها الاقتصادية المباشرة، أو من خلال الاقتطاعات الضريبية المختلفة التي تفرضها الدولة على الأفراد الذين يمارسون أنشطتهم داخل إقليم الدولة<sup>5</sup>.

1 مطايي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر و أهم محدداتها دراسة تحليلية قياسية للفترة (2016-1970)، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص42.

2 المرجع السابق، ص42-43.

3 المرجع السابق، ص43.

4 المرجع السابق، ص45.

5 رقيب نريمان، تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي فاجنر-بيكوك و يزمان خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، جامعة سطيف1، العدد13، أبريل2020، ص100.

### - معالجة تقلبات الدورات الاقتصادية :

لقد أصبح التعرض للاضطرابات و الأزمات الاقتصادية من السمات الأساسية للاقتصاديات المعاصرة، لذلك فقد توسعت الدولة العصرية في استخدام النفقات العامة لمواجهةها و معالجتها ما ترتب عنه تنامي فعلي غير مسبوق للنفقات العامة<sup>1</sup>.

### 2. 1. 2: الأسباب الاجتماعية

ترتبط الأسباب الاجتماعية لتزايد النفقات العامة بالعوامل الاجتماعية التالي:

### - النمو الديمغرافي:

مع الزيادة المسجلة للنمو الديموغرافي، و تركيز السكان في المدن و المراكز الصناعية، تزايد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحة و الثقافة أو خدمات النقل و المواصلات، الماء ، الغاز ،الكهرباء و الأمن العمومي، و يرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر و أعقد من حاجات سكان القرى و المداشر<sup>2</sup>.

### - نمو الوعي الاجتماعي:

انتشار التعليم أدى إلى ازدياد وعي المواطنين بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بوظائف لم تعرف من قبل كتأمين الأفراد ضد البطالة، الفقر، المرض، العجز و الشيخوخة و غيرها، مما ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة.

### 2. 1. 3: الأسباب السياسية

و يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين:

### - الأسباب السياسية الداخلية:

و تعود الأسباب السياسية الداخلية لصورة رئيسية إلى تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات و ترتب على ذلك التطور انتشار مبادئ الديمقراطية و زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل،

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص100.

<sup>2</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص95.

أضف العدالة الاجتماعية و الشعور بالمسؤولية نحو مجتمعاتها و تعدد الأحزاب السياسية و انتشارها و تنافس على السلطة.

### - الأسباب السياسية الخارجية:

و من جهة أخرى أدى اتساع نطاق العلاقات الدولية إلى ازدياد التمثيل الدبلوماسي سواء في دول أخرى أو المنظمات و الهيئات الدولية و كذلك ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات في تقديم الإعانات و المساعدات و القروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات، بالإضافة إلى تزايد النفقات العسكرية بشكل كبير جدا.

### 2. 1. 4: الأسباب الإدارية

و هي الأسباب المتعلقة بتوسيع الجهاز الإداري العمومي و التي نذكر منها:

- تزايد عدد الوزارات و الهيئات و المؤسسات و المصالح المتعددة بالإضافة إلى التخصيص و تقسيم العمل يحتاج إلى عدد من الموظفين الإداريين.

- استخدام الأساليب الحديثة كالمعدات المكتبية و الكمبيوترات و الآلات الحاسوبية الإلكترونية يتطلب زيادة في النفقات.

- رفع كفاءة الأداء يحتاج إلى رفع مستوى نوعية الموظفين مما يستدعي دفع مرتبات أعلى من أجل استقطابهم في الوظائف العامة.

### 2. 1. 5: الأسباب المالية

تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين:

- سهولة الاقتراض في العصر الحديث للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز يؤدي إلى خدمة الدين التي تستلزم دفع الأقساط و الفوائد.

- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

### 2. 2: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهرياً دون زيادة، أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة<sup>1</sup> من هذه الأسباب نذكر:

### - انخفاض قيمة النقود (التضخم):

يقصد بها انخفاض القوة الشرائية لها مما يؤدي نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، و يترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الانفاق الحكومي لمواجهة هذا التدهور<sup>2</sup>.

### - اختلاف طرق المحاسبة المالية:

كان المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات لتغطية نفقاتها مباشرة، و من ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة، مما كان يجعل النفقات أقل من حقيقتها.

و مع إتباع مبدأ وحدة الميزانية العامة الذي يقضي ضرورة ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق و لم تكن تظهر و بالتالي الزيادة في النفقات تعد ظاهرة استدعت تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة<sup>3</sup>.

### - زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها:

يؤدي اتساع رقعة الدولة و زيادة مساحة الإقليم التابع لها إلى زيادة النفقات العامة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، و تعد هذه الزيادة ظاهرة لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد مبلغها<sup>4</sup>.

تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة حجم النفقات العامة، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، و لا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط و إنما تتأثر النفقات العامة و تزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الأطفال الإجمالي للسكان

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص170.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص112.

<sup>3</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص92.

<sup>4</sup> مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص45..

يتطلب توفير الخدمات الأساسية لمرحلة الطفولة، و في مرحلة لاحقة زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، كذلك زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص45.

المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام وضوابطه

1. مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

يقصد بترشيد الإنفاق العام، هو أن يتم توجيه النفقات توجيهاً سليماً لتحقيق أهدافها على أحسن وجه ممكن و الحيلولة دون إساءة استعمالها و و تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة<sup>1</sup>.

و كان ليون ساي احد رواد الفكر الاقتصادي يقول: أن الإنفاق العام الأمثل هو الأقل مقدارا و أفضل الضرائب أكثرها انخفاضا<sup>2</sup>.

كما يقصد باصطلاح ترشيد الإنفاق العام على زيادة فاعلية الإنفاق و بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل و مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية و القضاء على مصدر التبذير و الإسراف إلى أدنى حد ممكن<sup>3</sup>.

إن ترشيد النفقات العامة يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامه بما يعظم رفاهية المجتمع و يقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينسأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات و المخرجات<sup>4</sup>.

و على هذا فترشيد النفقات العامة يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع و ارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد و كفاءة استخدامها بين الدولة و القطاع الخاص و الالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع و خدمات<sup>5</sup>.

إن تحديد أولويات الإنفاق الحكومي هو جزء لا يتجزأ من مشكلة إدارة أي برنامج من برامج الإنفاق، و يمكن تحديد أولويات الإنفاق في ضوء المعايير التالية<sup>6</sup>:

1 منصور ميلاد بونس، المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة و النشر، ليبيا، 2004، ص47.  
2 سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية و الادبية ش.م.م، 2015، لبنان، ص81.  
3 براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد7، العدد29، 2017/12/8، ص121.  
4 عيسى براق، أنيسة بركان، مرجع سبق ذكره، ص121.  
5 حامد عبد المجيد و آخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص265.  
6 محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع الطباعة، الأردن، 2007، ص37.

- الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع المقترح.
- مدى تكامل المشروع مع المشروعات الأخرى
- مدى توفير الموارد والمعدات والخبرات الفنية والإدارية
- ملائمة المشروع من النواحي القانونية والمالية والفنية.
- الزيادة الكلية في الدخل القومي والعمالة التي سيحققها المشروع.

### 2. ضوابط ترشيد الإنفاق العام:

- حاول الكثير من رواد الفكر المالي العام وضع معايير معينة يمكن على أساسها تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وأمام الاختلاف حول هذه المعايير وصعوبة وضعها موضع التطبيق فإن من الأفضل تحديد بعض الضوابط العامة التي من الضروري أن تأخذ بها الأجهزة العامة في اعتبارها وأن التنفيذ بها يمكن أن يحقق أكبر منفعة عامة بأقل قدر من الإنفاق العام، وأهم هذه الضوابط هي:<sup>1</sup>
- تحديد أولويات الإنفاق العام بحسب القيمة الأهمية الاقتصادية للخدمات المطلوبة عند أفراد المجتمع، وتقديم الخدمات لإشباع الحاجات حسب الأهمية النسبية.
- الابتعاد ما أمكن من النفقات غير المنتجة، أو التي تكون إنتاجيتها ضعيفة، والمشاريع المظهرية التي لا تشبع حاجات المجتمع والتركيز على المشاريع التنموية لإحداث تنمية اقتصادية.
- من الضروري توزيع النفقات العامة توزيعاً عادلاً بين مختلف مدن ومناطق الدولة حتى يتم الاستفادة من النفقات بشكل عادل و عام.
- ضرورة تقييم الأداء المصاحب لإنفاق العام في مؤسسات الدولة واستخدام الأساليب الحديثة في تقييم الأداء وذلك للتأكد بأن قيمة الأداء توازي قيمة النفقات في القطاع العام.
- ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق وذلك للتأكد من صرفها في المجالات المخصص لها وفي حدود القوانين واللوائح، وفي غياب كل إشراف وتبذير أو اختلاس

<sup>1</sup> سمير صلاح الدين حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 82-84.

- إعادة صياغة دور الدولة عن طريق دعم وزيادة برامج و مشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عملية التنمية.

- ضرورة تجنب التعارض الحاصل في تأدية الخدمات العامة بوظيفة التنسيق الإداري و مثال ذلك ما يحدث بعد إتمام تعبيد الطرق من قيام شركات توزيع الكهرباء أو الصرف الصحي أو الهاتف، و المياه من أعمال حفر لمد شبكاتها مما يحمل الخزينة العامة مصاريف إضافية و يعطل السير العادي للمرافق العامة.

و يتم التنسيق الناجح من خلال التخطيط الكلي في انجاز مشاريع تقديم الخدمات العامة و تنظيم الاتصال الإداري في إنجاز المهام العامة باعتبار الجهات العامة تكمل بعضها البعض في إشباع الحاجات العامة.

### المطلب الثاني: أهداف و خطوات ترشيد النفقات العامة

#### 1. أهداف ترشيد النفقات العامة:

تتمثل أهداف ترشيد النفقات العامة فيما يلي:

- علاج عجز الموازنة و ذلك لما يتضمنه من إعادة تخصيص الموارد بين الدولة و القطاع الخاص و هو ما يعني تحويل ملكية عدد من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، و من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى معالجة أو تخفيض عجز الميزانية باعتبار أن التمويل الجاري لهذه المؤسسات قد تقلص أو انعدم بالإضافة إلى زيادة موارد الدولة من حصيلة بيع أو تأجير هذه الوحدات من الضرائب التي ستفرض على أرباحها و أرباح المساهمين فيها من القطاع الخاص<sup>1</sup>.

- تحقيق الفعالية و الكفاءة في تخصيص و استخدام الموارد داخل قطاعات الدولة لأن الكفاءة تعني تحقيق نفس القدر من المدخلات بأقل قدر من المخرجات، فإن ذلك يؤدي إلى علاج أو تخفيض عجز الميزانية و تقليص الفجوة بين النفقات و الإيرادات كنتيجة لتخفيض الإنفاق العام<sup>2</sup>.

- تحسين طرق الإنتاج الحالية و تطوير نظم الغدارة و الرقابة و إدخال الأساليب التقنية و دراسة الدوافع و الاتجاهات.

<sup>1</sup> فوزية قديد و آخرون، سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية لمواجهة الأزمات-أزمة جائحة كورونا، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 09، العدد 2021، ص 01، ص 902.  
<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 903.



- المساعدة في السيطرة على التضخم و المديونية و المساهمة في تدعيم و تجديد مشروعات البنية الأساسية.

- تقليص نوع و حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية بالإضافة إلى محاربة الإسراف و التبذير و مواجهة الأوضاع المالية الصعبة و المتغيرات محليا و عالميا<sup>1</sup>.

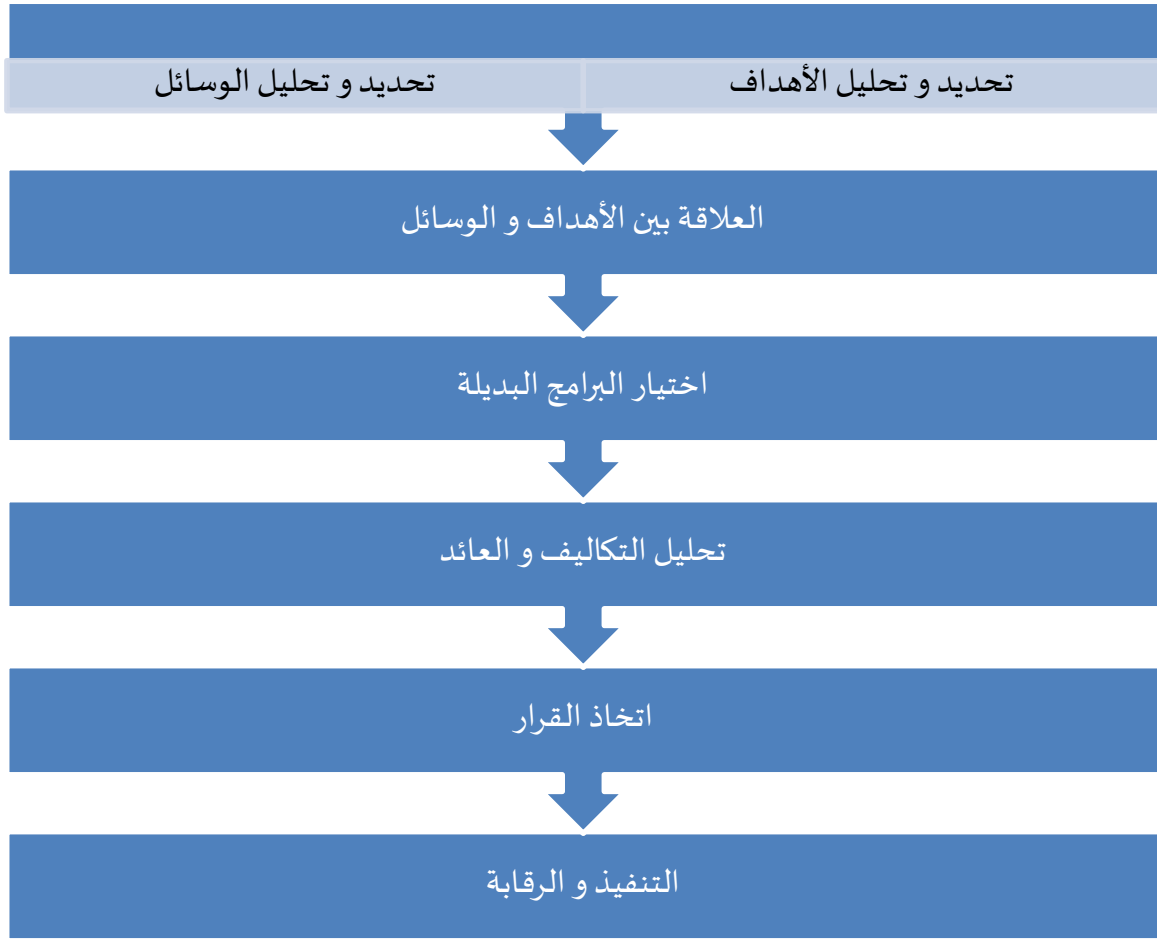
- دفع عجلة التنمية و اجتياز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهها الدولة، و المحافظة على التوازن بين السكان و الموارد في المراحل الزمنية المختلفة.

### 2. خطوات ترشيد النفقات العامة:

إن تقدم الأساليب الفنية الحديثة في جمع و تحليل و استخدام البيانات في إصدار القرارات من جهة و إدارة التخطيط قد ساعد على اعتماد عمليات ترشيد النفقات العامة، و لتحقيق الأهداف المرجوة من ترشيد الإنفاق العام يجب إتباع الخطوات كما هو موضح في الشكل التالي:

<sup>1</sup> محمد حماسة، دراجي كريمو، ظاهرة تزايد النفقات الحكومية أسبابها و إجراءات ترشيدها في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص14.

الشكل رقم (3-1) : الخطوات المختلفة لعملية ترشيد النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بن موسي أم كلثوم، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013) مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 30، 2016/10/2، ص 194.

و تبعا للشكل التوضيحي، يمكن أن نميز بين سبعة (7) خطوات لعملية ترشيد النفقات العامة، و هي كالاتي:

- تحديد وتحليل الأهداف:

و هي مرحلة تصنيف و ترتيب الأهداف التي يسعى المجتمع على تحقيقها بصورة دقيقة و بصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية مع الأخذ في عين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عيسى براق، أنيسة بركان، مرجع سبق ذكره، ص 121.

### - تحديد وتحليل الوسائل:

و تتم بالموازاة مع المرحلة السابقة و تقتضي أن يتم طرح و ضبط الوسائل المتوفرة مالية، تقنية و بشرية للقيام بتحقيق الأهداف المختلفة<sup>1</sup>.

### - العلاقة بين الأهداف والوسائل:

خلالها يتم التصالب و التقابل بين الأهداف المراد تحقيقها من جهة و بين الوسائل المتوفرة لتحقيق هذه الأهداف، و تعتبر من أهم المراحل لأنه يتم خلالها طرح المجال للاختيار<sup>2</sup>.

### - اختيار البرامج البديلة:

ترتكز على تشخيص النتائج الممكنة لكل بديل بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا، كل بديل يضم مجموعة من البرامج المتكاملة فيما بينها و الاختيار بين هذه البدائل يكون من خلال معايير اختيار المشاريع<sup>3</sup>.

### - تحليل التكاليف والعائد:

يتم تقويم و تحليل تكاليف و عوائد البرامج، و عند هذا المستوى تكون البرامج واضحة و تتميز هذه المرحلة بالاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة و ذلك من أجل التقويم الفعلي للبرامج المختلفة عن طريق معرفة التكاليف التي يتطلبها كل برنامج و العوائد المنتظرة، و واضح أن هذه المرحلة تعتبر من أهم المراحل نظرا إلى أنه بناء على النتائج المستخلصة ستكون القرارات اللاحقة<sup>4</sup>.

### - اتخاذ القرار:

التعبير عن القرار على مستويات متعددة يأخذ أشكالا مختلفة من خلال قانون المالية و الميزانية العامة و البرامج المعدة لهذا الغرض و التي توضح مسؤولية كل طرف في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا، و الموارد المستعملة في ذلك، و بالتالي قرارات البرامج هذه تعهد إلى الهيئة المنفذة للتجسيد على الواقع<sup>5</sup>.

1 بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013) مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 30، 2016/10/2، ص 197.

2 المرجع السابق، ص 197.

3 العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجبلالي اليابس، سيدي علي، 2016-2017، ص 69.

4 بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، مرجع سبق ذكره، ص 197.

5 العربي بن علي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 69.

### - التنفيذ والرقابة:

من خلال هذه المرحلة و أثناء تنفيذ القرارات المنبثقة عن الميزانية العامة تكون للمسيرين الحرية في استعمال الموارد مع التقيد بضرورة رفع كفاءة استخدام الموارد و الفعالية أثناء التنفيذ و الأخذ بنهج الإدارة بالأهداف و هي الطريقة التي توضح مسؤوليات كل طرف و أهدافه و مراقبته و النتائج المنتظرة منه، أي أن الكل يعلم ما هو منتظر منه، و هو محاسب حول فعالية عمله بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقاً<sup>1</sup>.

يتم مراقبة النتائج المحققة بالنظر إلى ما هو مخطط له في البرامج في ضوء المؤشرات المحققة و طريقة التسيير و القرارات المالية المتخذة، و إعداد تقييم شامل لكل المنجزات:

---

<sup>1</sup> العربي بن علي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص69.

### خلاصة:

بما أن للدولة من سيادة و التزاما منها اتجاه مسؤولياتها العامة تقوم بالإنفاق العام من خلال مؤسساتها العامة لإشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع ككل لأجل تحقيق الصالح العام.

و مع تطور الدولة و انتقالها من المفهوم التقليدي كدولة حارسة إلى دولة المتدخلة ثم المنتجة لمجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، أدى إلى تغير و توسع الدور الوظيفي للنفقة العامة، لم تعد تعتبر أداة استهلاك للثروة و لم يعد دورها حيادي فقط بل أصبح لها دورا أوسع في عملية توزيع الثروة و التأثير في مجريات الأمور الاقتصادية و الاجتماعية.

و مع ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعود أسبابها إلى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية أدى إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام باعتباره التزام "الفعالية" في تحقيق الموارد و "الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، و تجنب مظاهر الإسراف و التبذير و العمل على تحقيق أهم الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.

# الفصل الثاني

سياسة ترشيد النفقات العامة في

مديرية أملاك الدولة لولاية

مستغانم

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة جزء رئيسي من مكونات الميزانية العامة للدولة، تستخدمها الدولة للتحكم في العديد من المتغيرات الاقتصادية لاسيما ما يتعلق بهذه الميزانية، و تسعى دوما لتحقيق العديد من الأهداف، و تعتبر سياسة ترشيد النفقات العامة من الأولويات لبلوغ الأهداف المرجوة في مختلف المجالات.

من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى دراسة تحليلية لسياسة ترشيد نفقات العامة في مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم خلال الفترة 2011-2021، و ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لسياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة خلال الفترة 2011-

2021

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

المبحث الأول: تقديم مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم

المطلب الأول: التعريف بمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم

### 1. مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم:

تسهر على احترام تنظيم و تشريع أملاك الدولة و متابعة و مراقبة عمل مصالحها و تحقيق الأهداف المسطرة و تكلف على الخصوص بما يأتي<sup>1</sup>:

- تنظيم تنفيذ العمليات المتعلقة بجرد الممتلكات التابعة للأملاك الدولة و حمايتها و تسييرها.  
- الشروع في تحرير العقود المتعلقة بالعمليات العقارية التابعة للأملاك الدولة و حفظ النسخ ذات الصلة بها.

- ضمان تسيير الممتلكات و التركات الشاغرة أو عديمة الوارث و عمليات الحجز القضائي.

- تنظيم و تنفيذ عمليات تقييم العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية المتعلقة بأملك الدولة أو التي تتابع مصالح الدولة و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة لدولة عمليات اقتنائها أو استئجارها .

- الشروع في دراسة عمليات بيع العقارات و المتاجر على المستوى المحلي و متابعة تطورها، و إعداد تقارير و تحاليل تقنية بشأنها.

- متابعة قضايا المنازعات المتعلقة بأملك الدولة أمام الهيئات القضائية المختصة.

- إعداد البيانات الرقمية المتعلقة بأنشطة الأملاك الوطنية و استغلالها و تبادلها.

- التحليل الدوري لنشاط مفتشيات أملاك الدولة و إعداد تلاميذ عنها و تبليغها للسلطات السلمية.

- ممارسة السلطة السلمية على مجموع مستخدمي مصالح المديرية الولائية للأملاك الدولة.

- ضمان تزويد مصالحها بوسائل و تجهيزات العمل و السهر على صيانتها و استعمالها في أحسن الظروف

### 2. مدير أملاك الدولة لولاية مستغانم:

<sup>1</sup> المادة 7، مرسوم تنفيذي رقم 21-393 مؤرخ في 18 أكتوبر 2021، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للأملاك الوطنية و صلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، ص5.



## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

يسير مديريةية أملاك الدولة لولاية مستغانم مدير ولائي يعين بموجب مرسوم و تنهى مهامه حسب الأشكال نفسها تعتبر وظيفته وظيفة عليا في الدولة و راتبه مرتبط بتصنيف مسؤول المصالح الخارجية التابعة للدولة على مستوى الولاية و هو الأمر الثانوي بالصرف<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: صلاحيات و هيكل تنظيم مديريةية أملاك الدولة لولاية مستغانم

تتكون مديريةية أملاك الدولة في الولاية، تحت سلطة المدير الولائي للأملاك الدولة، من خمس (5) مصالح<sup>2</sup>:

- مصلحة عمليات أملاك الدولة

- مصلحة الخبرات و تقييمات أملاك الدولة

- مصلحة العقود و منازعات أملاك الدولة

- مصلحة الرقمنة و الاتصال و الأرشيف

- مصلحة الوسائل العامة

#### 1. مصلحة عمليات أملاك الدولة:

تكلف مصلحة عمليات أملاك الدولة، على الخصوص بما يأتي<sup>3</sup>:

- تنظيم العمليات المتعلقة بجرد الممتلكات التابعة للأملاك الدولة و حمايتها و تسييرها.

- ضمان تسيير الممتلكات و التركات الشاغرة أو عديمة الوارث و عمليات الحجز القضائي.

- متابعة عمليات تحصيل حقوق و مداخيل أملاك الدولة .

- التحقيق في أنشطة مفتشيات أملاك الدولة و مراقبتها.

و تنظم في أربعة (04) مكاتب:

- مكتب تسيير أملاك الدولة.

1 المادة 9، مرسوم تنفيذي رقم 21-393 مؤرخ في 18 أكتوبر 2021، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للأملاك الوطنية و صلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 80، ص5.

2 المادة 2، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 جويلية 2022 يحدد صلاحيات و تنظيم هيكل مديريةية أملاك الدولة و مديريةية مسح الأراضي و الحفظ العقاري على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، ص14.

3 المادة 3، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 جويلية 2022 يحدد صلاحيات و تنظيم هيكل مديريةية أملاك الدولة و مديريةية مسح الأراضي و الحفظ العقاري على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، ص14.

الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

- مكتب الجدول العام للعقارات التابعة للأملاك الوطنية.

- مكتب متابعة التحصيلات و الحقوق المعايينة.

- مكتب التحقيقات في أنشطة مفتشيات أملاك الدولة و مراقبتها.

### 1. 1: مكتب تسيير أملاك الدولة

يكلف مكتب تسيير أملاك الدولة على الخصوص بما يأتي:

- تطبيق التنظيم المتعلق بإدارة و تسيير الأملاك التابعة للدولة.

- ضمان تسيير الممتلكات و التركات الشاغرة أو عديمة الوارث و عمليات حجز القضائي.

- مسك و تحيين جرد الاملاك المنقولة.

### 1. 2: مكتب الجدول العام للعقارات التابعة للأملاك الوطنية

يكلف مكتب الجدول العام للعقارات التابعة للأملاك الوطنية على الخصوص بما يأتي:

- تنظيم العمليات المتعلقة بجرد العقارات التابعة للدولة.

- مسك و مراجعة الجدول العام للعقارات التابعة للأملاك الوطنية.

- متابعة عمليات تحيين سجلات المحتويات و كل سجل يتعلق بجرد الأملاك التابعة للدولة.

### 1. 3: مكتب متابعة التحصيلات و الحقوق المعايينة

- يكلف مكتب متابعة التحصيلات و الحقوق المعايينة على الخصوص بما يأتي:

- تنسيق و متابعة عمليات تحصيل حقوق و مداخيل أملاك الدولة.

- إصدار سندات التحصيل و التأكد من استلامها من طرف رؤساء مفتشيات أملاك الدولة.

- العمل بالتنسيق مع مفتشيات أملاك الدولة، على استرداد كل الأتاوي و الحقوق المعايينة للأملاك الدولة

التي لم يكتمل تحصيلها.

- طلب عند الاقتضاء من المصلحة المكلفة بالمنازعات مباشرة المتابعات القضائية المتعلقة بالتحصيلات و

التنسيق معها في هذا الشأن.

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

### 1. 4: مكتب التحقيقات في أنشطة مفتشيات أملاك الدولة ومراقبتها

- يكلف مكتب التحقيقات في أنشطة مفتشيات أملاك الدولة و مراقبتها على الخصوص بما يأتي:
- مراقبة أنشطة مفتشيات أملاك الدولة و إعداد تقارير بذلك و عرضها على السلطة السلمية.
- السهر على توحيد مناهج عمل مفتشيات أملاك الدولة

### 2. مصلحة الخبرات وتقييمات أملاك الدولة

- تكلف مصلحة الخبرات و تقييما أملاك الدولة على الخصوص بما يأتي:<sup>1</sup>
- تأطير عمليات تقييم العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية المتعلقة بأملاك الدولة.
- دراسة السوق العقاري المحلي و إنشاء مراجع بيانات الأسعار الخاصة به.
- و تنظم في مكتبين (02) :

- مكتب تقييمات أملاك الدولة.

- مكتب دراسة السوق العقاري و التلخيص .

### 2. 1: مكتب تقييمات أملاك الدولة

يكلف مكتب تقييمات أملاك الدولة على الخصوص بما يأتي:

- تنظيم و تنفيذ عمليات تقييم العقارات أو الحقوق العقارية أو المحلات التجارية المتعلقة بأملاك الدولة أو التي تتابع مصالح الدولة و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة للدولة عمليات اقتنائها أو استئجارها.

- المشاركة في إجراءات نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.

- إبداء الرأي المسبق فيما يخص العمليات العقارية المنجزة من طرف مصالح الدولة و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة للدولة.

### 2. 2: مكتب دراسة السوق العقاري و التلخيص

---

<sup>1</sup> المادة 4، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 جويلية 2022 يحدد صلاحيات و تنظيم هيكل مديرية أملاك الدولة و مديرية مسح الأراضي و الحفظ العقاري على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، ص14.

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

يكلف مكتب دراسة السوق العقاري و التلخيص على الخصوص بما يأتي:

- دراسة عمليات بيع العقارات و المحلات التجارية على المستوى المحلي و متابعة تطورها و إنشاء مراجع بيانات الأسعار الخاصة بذلك.

- مسك السجل المحلي للخبرات و تقييمات أملاك الدولة

### 3. مصلحة العقود و منازعات أملاك الدولة

تكلف مصلحة العقود و منازعات أملاك الدولة على الخصوص بما يأتي<sup>1</sup>:

- تحرير العقود المتعلقة بالعمليات العقارية لأملاك الدولة و بحفظ النسخ ذات الصلة بها.

- تحرير العقود و القوانين الأساسية للقطاع الاقتصادي العمومي و بحفظ النسخ ذات الصلة بها.

- متابعة قضايا المنازعات المتعلقة بأملاك الدولة أمام الهيئات القضائية المختصة.

و تنظم في أربعة مكاتب(4):

- مكتب العقود لعمليات أملاك الدولة .

- مكتب العقود و القوانين الأساسية للقطاع الاقتصادي العمومي.

- مكتب العرائض و المذكرات القضائية.

- مكتب متابعة الإجراءات القضائية.

### 3. 1: مكتب العقود لعمليات أملاك الدولة

يكلف مكتب العقود لعمليات أملاك الدولة على الخصوص بما يأتي:

- تحرير العقود المتعلقة بالعمليات العقارية لأملاك الدولة و بحفظ النسخ ذات الصلة بها.

- متابعة عمليات تسجيل و إشهار العقود المتعلقة بالعمليات العقارية لأملاك الدولة و مسك سجل فهرستها.

### 3. 2: مكتب العقود و القوانين الأساسية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي العمومي

<sup>1</sup> المادة 5، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 جويلية 2022 يحدد صلاحيات و تنظيم هيكل مديرية أملاك الدولة و مديرية مسح الأراضي و الحفظ العقاري على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، ص15

الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة  
يكلف مكتب العقود و القوانين الأساسية للقطاع الاقتصادي العمومي على الخصوص بما يأتي:

- تحرير العقود و القوانين الأساسية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي العمومي و بحفظ النسخ ذات الصلة  
بها.

- متابعة عمليات تسجيل و إشهار العقود المتعلقة بالقطاع الاقتصادي العمومي و مسك سجل فهرستها.

- متابعة عمليات تسجيل القوانين الأساسية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي العمومي و مسك سجل  
فهرستها.

### 3. 3: مكتب العرائض و المذكرات القضائية

يكلف مكتب العرائض و المذكرات القضائية على الخصوص بما يأتي:

- ضمان تمثيل إدارة أملاك الدولة أمام الهيئات القضائية المختصة.

- إعداد العرائض و المذكرات القضائية.

### 3. 4: مكتب متابعة الإجراءات القضائية

يكلف مكتب متابعة الإجراءات القضائية على الخصوص بما يأتي:

- متابعة تنفيذ الأحكام و الأوامر و القرارات القضائية – التنسيق مع المساعدين القضائيين في القضايا  
ذات الصلة بأملاك الدولة.

### 4. مصلحة الرقمنة و الاتصال و الأرشيف:

تكلف مصلحة الرقمنة و الاتصال و الأرشيف على الخصوص بما يأتي:<sup>1</sup>

- تنفيذ البرامج المتعلقة برقمنة أنشطة أملاك الدولة.

<sup>1</sup> المادة 6، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 جويلية 2022 يحدد صلاحيات و تنظيم هيكل مديرية أملاك الدولة و مديرية مسح الأراضي و الحفظ العقاري على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، ص 15

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

- تنظيم استقبال الجمهور و إعلامه و العمل على تحسين الخدمة العمومية.

- تنظيم و تسيير أرشيف و وثائق المديرية الولائية.

و تنظم في ثلاثة (3) مكاتب:

- مكتب رقمنة أنشطة أملاك الدولة.

- مكتب التوجيه و الاتصال.

- مكتب الأرشيف.

### 4. 1: مكتب رقمنة أنشطة أملاك الدولة

يكلف مكتب رقمنة أنشطة أملاك الدولة على الخصوص بما يأتي:

- إعداد البيانات الرقمية المتعلقة بأنشطة المديرية الولائية للأملاك الدولة و استغلالها و تبادلها.

- تنفيذ البرامج التي تسطرها السلطة السلمية في مجال رقمنة أنشطة أملاك الدولة.

- صيانة تجهيزات الإعلام الآلي المخصصة لمختلف هياكل المديرية الولائية و السهر على استغلالها الأمثل.

### 4. 2: مكتب التوجيه و الاتصال

يكلف مكتب التوجيه و الاتصال على الخصوص بما يأتي:

- تنظيم استقبال و توجيه الجمهور.

- تطوير وسائل الاتصال بين الإدارة و المتعاملين و تحسين العلاقة بينهما.

- السهر على تحسين الخدمة العمومية.

### 4. 3: مكتب الأرشيف

يكلف مكتب الأرشيف على الخصوص بما يأتي:

- تنظيم و تسيير أرشيف و وثائق المديرية الولائية.

- تحضير و متابعة عمليات ترتيب و تحويل الوثائق الموجهة للأرشيف بالتنسيق مع المصالح المعنية.

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

### 5. مصلحة الوسائل العامة:

تكلف مصلحة الوسائل العامة على الخصوص بما يأتي<sup>1</sup>:

- ضمان تسيير ميزانية المديرية الولائية تحت سلطة المدير الولائي.
  - ضمان تزويد هياكل المديرية الولائية بوسائل و تجهيزات العمل و السهر على صيانتها.
  - تنسيق مع المديرية الجهوية الأنشطة المتعلقة بتسيير مستخدمي المديرية الولائية و المصالح التابعة لها.
- و تنظم في مكتبين (2) :

- مكتب تنسيق تسيير المستخدمين

- مكتب الوسائل و المحاسبة.

### 5. 1: مكتب تنسيق تسيير المستخدمين

يكلف مكتب تنسيق تسيير المستخدمين على الخصوص بما يأتي:

- تقدير الاحتياجات السنوية في مناصب الشغل اللازمة للسير الحسن لمختلف المصالح التابعة للمديرية الولائية، و إعداد تقرير بذلك للمديرية الجهوية.
- تقديم الاقتراحات المرتبطة بتسيير المستخدمين و تنسيق تنفيذها مع المديرية الجهوية.
- إبلاغ المديرية الجهوية بكل تغيير في الحياة الاجتماعية و المهنية للمستخدمين، و المسك المحين لملفاتهم و وضعيات تعدادهم.
- المشاركة في تنفيذ برامج التكوين و تحسين المستوى بالتنسيق مع المديرية الجهوية.

### 5. 2: مكتب الوسائل و المحاسبة

- يكلف مكتب الوسائل و المحاسبة على الخصوص بما يأتي:

- تنفيذ ميزانية المديرية الولائية.

<sup>1</sup> المادة 7، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 جويلية 2022 يحدد صلاحيات و تنظيم هياكل مديرية أملاك الدولة و مديرية مسح الأراضي و الحفظ العقاري على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59، ص 15-16.

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

- تقدير احتياجات الهياكل التابعة للمديرية الولائية، من الوسائل المادية و التقنية و المالية، و إعداد تقرير بذلك للمديرية الجهوية.

- ضمان تزويد الهياكل التابعة للمديرية الولائية بوسائل و تجهيزات العمل، و السهر على صيانتها.

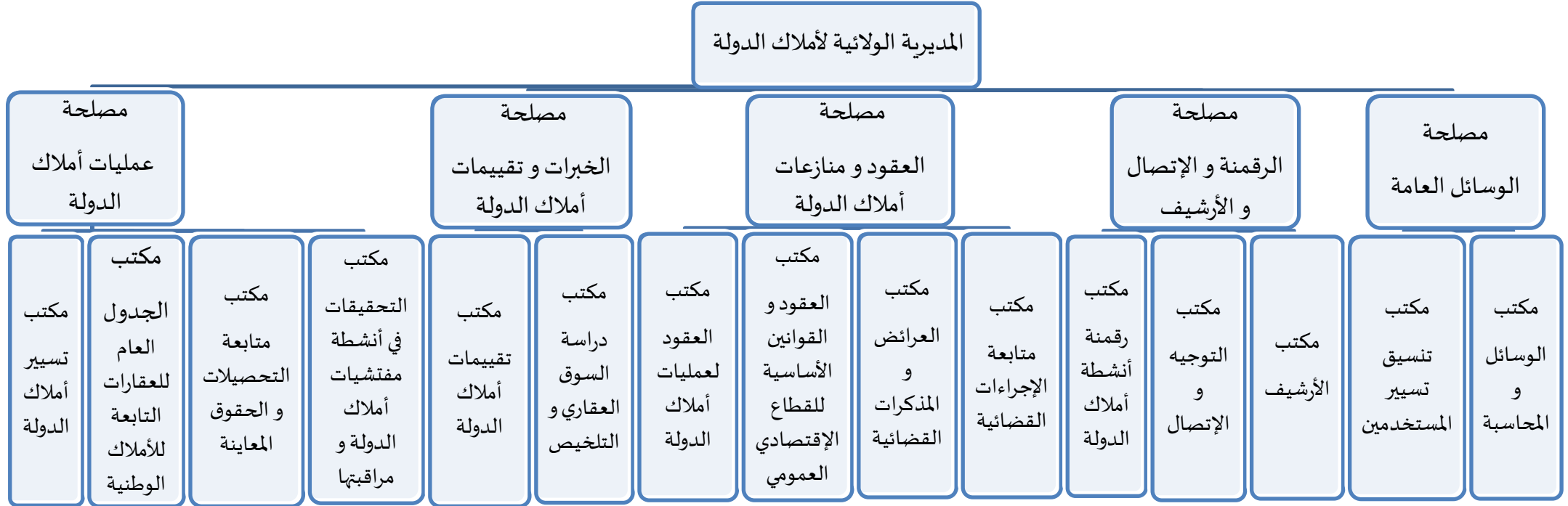
- اتخاذ التدابير الوقائية في إطار أمن الأشخاص و الممتلكات على مستوى جميع المصالح و الهياكل التابعة للمديرية الولائية.

- تسيير المطبوعات و متابعة استغلالها على مستوى الهياكل التابعة للمديرية الولائية.



الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

الشكل رقم: (1-2): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية لأملاك الدولة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 جويلية 2022 يحدد صلاحيات و تنظيم هيكل مديرية أملاك الدولة و مديرية مسح الأراضي و الحفظ العقاري على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 59.

الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة  
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لسياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم  
خلال الفترة: 2011-2021

المطلب الأول: النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم

النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم تتمثل في نفقات التسيير التي تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما نفقات تسيير المستخدمين و نفقات تسيير المصالح.

1. نفقات تسيير المستخدمين:

تشمل مختلف النفقات الموجهة للموظفون من مرتبات العمل، المعاشات و المنح و التكاليف الاجتماعية و تتفرع إلى أبواب ثم إلى مواد كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-2): الأبواب و المواد المتعلقة بتسيير المستخدمين

الباب	المادة
11-31 : الراتب الرئيسي للنشاط	وحيدة: مرتبات الموظفين المرسمين و المترصين
12-31: التعويضات و المنح المختلفة	01: علاوة المردودية
	02: تعويض جزافي لاستعمال السيارات الخاصة لصالح المصلحة
	04: تعويض عن التمثيل
	09: منحة جزافية تعويضية
	10: تعويض الخدمات الإدارية المشتركة
	11: تعويض الخدمات التقنية المشتركة
	13: التعويض الجزافي عن الخدمة
	14: تعويض تقنية املاك الدولة و الحفظ العقاري
	15: تعويض الخطر و الإلزام
	16: تعويض الصندوق
	17: تعويض الصندوق
	18: التعويض الخاص عن الإلزام
13-31 عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي	الأولى: أجور المستخدمين المتعاقدين الذين يمارسون نشاطهم بالتوقيت الكامل -عقد غير محدد المدة-

الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

02: : أجور المستخدمون المتعاقدين الذين يمارسون نشاطهم بالتوقيت الجزئي - عقد غير محدد المدة-	
03: علاوة المردودية	
04: المنح العائلية	
05: الضمان الاجتماعي - النظام العام-	
06: تأمين البطالة	
07: التقاعد المسبق	
09: منحة جزافية تعويضية	
10: تعويض الضرر	
11: التعويض الجزافي عن الخدمة	
12: تعويض الخطر و الإلزام	
13: تعويض دعم نشاطات الإدارة	
14: التعويض الخاص بتسيير المالية العمومية	
وحيدة: ريع حوادث العمل	11-32: ريع حوادث العمل
01: معاش الخدمة	12-32: معاش الخدمة و الأضرار الجسدية
02: معاش الأضرار الجسدية	
وحيدة: المنح العائلية	11-33: المنح العائلية
وحيدة: مساعدات للأعوان المنتمين أو الذين كانوا ينتمون إلى المصالح اللامركزية للأملاك الوطنية	12:33: المنح الاختيارية
01: الضمان الاجتماعي - النظام العام-	13:33: الضمان الاجتماعي
02: تأمين البطالة	
03: التقاعد المسبق	
01: المساهمة في الخدمات الاجتماعية	14:33: المساهمة في الخدمات الاجتماعية
02: حصة للتقاعد	
03: حصة لتمويل السكن الاجتماعي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مدونة ميزانية التسيير لسنة 2022

الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

2. نفقات تسيير المصالح:

تشمل مختلف النفقات التي تتعلق بالأدوات و تسيير المصالح، أشغال الصيانة و التكوين تنفرع بدورها إلى أبواب ثم إلى مواد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): الأبواب و المواد المتعلقة بتسيير المصالح

الباب	المادة
11-34 : تسديد النفقات	01: نفقات التنقلات و المهمات
	04: دراسات، استشارات، أتعاب الخبراء، المحامين و المحضرين القضائيين
12-34: الأدوات و الأثاث	01: إقتناء أدوات و أثاث المكتب
	02: صيانة و إصلاح أدوات و أثاث المكتب
	03: إقتناء أجهزة تقنية و أدوات الإعلام الآلي و صيانتها
	04: إقتناء، تركيب و صيانة معدات الأمن بما فيها كاميرات المراقبة
	06: إقتناء و صيانة برامج و تطبيقات الإعلام الآلي
13-34: اللوازم	01: وراقة و لوازم الكتب، لوازم و مستهلكات الإعلام الآلي و صور النسخ
	02: نفقات الطبع و صنع مطبوعات مختلفة
	03: منتجات و مواد الصيانة المنزلية
	04: شراء منتجات صيدلانية و مواد أخرى
14-34: التكاليف الملحقة	01: التوثيق و الاشتراك في مختلف المنشورات
	02: الإعلانات و النشر في الصحافة
	03: الماء، الغاز، الكهرباء، و الوقود
	04: نفقات البريد و المواصلات (الهاتف، التلكس و الفاكس...)
	08: نفقات كراء آلات حساب البريد و الإعفاء من التلخيص
	09: نفقات الرسوم على الحسابات الجارية البريدية
	10: نفقات الإشتراك في شبكة الأنترنت
15-34: الألبسة	01: ألبسة لموظفي الخدمة و شراء ألبسة للعمل
91-34: حظيرة السيارات	03: الوقود و زيت التشحيم
	05: صيانة و إصلاح السيارات و اقتناء قطع الغيار
	06: إقتناء قسيمة السيارات

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

07: نفقات المراقبة التقنية للسيارات	
وحيدة: النفقات القضائية، نفقات الخبرة، التعويضات المترتبة على الدولة	98:34: النفقات القضائية، نفقات الخبرة، التعويضات المترتبة على الدولة
01: صيانة المباني الإدارية	11:35: صيانة المباني
وحيدة: المنح، تعويضات التدريب، الرواتب المسبقة، نفقات التكوين و المسابقات	43:11: المنح، تعويضات التدريب، الرواتب المسبقة، نفقات التكوين

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مدونة ميزانية التسيير لسنة 2022

الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم للفترة 2011-2021:

1. تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2011-2021:

لتحليل النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة و المتمثلة في نفقات التسيير في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2021، قمنا بإعداد الجدول رقم (2-3) مع التركيز على مجموع الاعتمادات المالية الممنوحة لكل عام

الجدول رقم (2-3): تطور نفقات التسيير لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم خلال الفترة: 2011-

2021

السنة	الاعتمادات المالية الأولية (دج)	الاعتمادات المالية الإضافية (دج)	سحب	مجموع الاعتمادات المالية الممنوحة (دج)
2011	103 074 600,00	95 926 623,06	0,00	199 001 223,06
2012	192 153 600,00	2 100 000,00	0,00	194 253 600,00
2013	156 988 600,00	7 583 000,00	0,00	164 571 600,00
2014	162 055 600,00	17 430 000,00	0,00	179 485 600,00
2015	177 821 600,00	30 518 000,00	0,00	208 339 600,00
2016	154 760 200,00	19 461 800,00	1 250 000,00	172 972 000,00
2017	184 786 000,00	1 102 000,00	0,00	185 880 000,00
2018	180 528 600,00	2 216 500,00	0,00	182 745 100,00
2019	181 082 600,00	983 860,00	0,00	182 066 460,00
2020	179 587 600,00	11 500 000,00	1 062 000,00	190 025 600,00
2021	193 087 600,00	50 259 937,00	0,00	243 025 600,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وضعيات استهلاك الاعتمادات المالية

موقوفة بتاريخ 31 ديسمبر للسنوات المذكورة

✓ قراءة تحليلية للمعطيات:

نلاحظ من الجدول أن حجم نفقات التسيير خلال سنة 2011 و 2012 كانت مرتفعة و هذا في فترة تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية بالجزائر يفسر هذا الارتفاع بسياسة الإنفاق التوسعية باستخدام السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو مستعينة بالوافرات الادخارية المتراكمة

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

منذ 2000 بسبب انتعاش أسعار المحروقات و التي سميت بالبحبوحة المالية ما سمح للسلطات الحفاظ على مستويات إنفاق عالية نسبيا و مساهم في ارتفاعها الارتفاع في أجور الموظفين و العمال سنة 2012.

ثم جاءت سنة 2013 لتسجل تراجعا في حجم نفقات التسيير بنسبة 15.28 % و يعود ذلك أساسا إلى انخفاض نفقات المستخدمين بسبب الانتهاء من ضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور هذا و بالإضافة إلى التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الإنفاق العام.

من سنة 2013 إلى 2015 تميزت هذه المرحلة بتزايد كبير في حجم نفقات التسيير خاصة خلال سنة 2015 و التي بلغت نسبة 16.08 % و ذلك للموافقة الاستثنائية لمصالح المديرية العامة للتوظيف العمومية و الإصلاح الإداري قصد تنظيم المسابقات و الامتحانات المهنية بعنوان سنة 2014 .

عند مقارنة سنة 2015 التي بلغت فيها النفقات 208.339.600,00 دج نلاحظ أنه هناك انخفاض بحلول سنة 2016 بـ 16,98% و هذا نتيجة للوضع الاقتصادية للبلاد و المطالبة بالاستغلال العقلاني للأغلفة المالية مما أدى إلى تجميد التوظيف في الإدارة العمومية و تحديد نسبة استغلال اعتمادات نفقات تسيير المصالح .

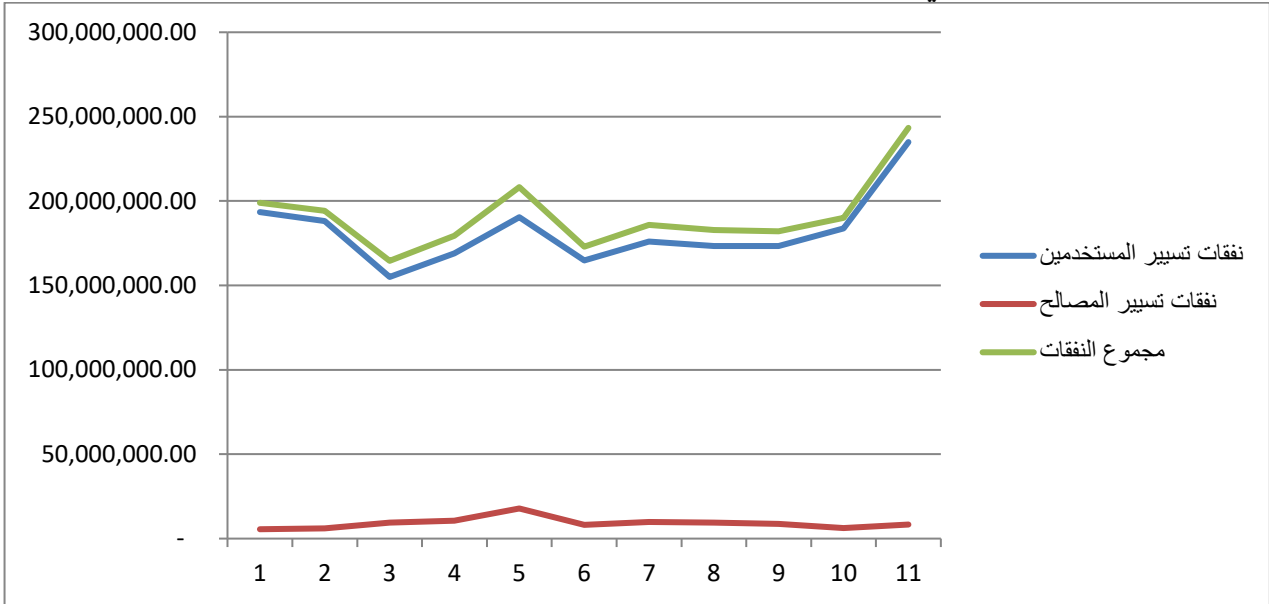
ثم عاد ليرتفع بشكل طفيف خلال سنة 2017 بنسبة 7,46% تميزت أيضا بتحديد نسبة استغلال المبالغ المالية ثم انخفض بشكل طفيف سنة 2018 و بقي مستقر إلى غاية 2019 لتواصل الارتفاع لسنة 2020 حيث تميزت بتحديد مستوى سقف استغلال المبالغ المالية و ذلك تطبيقا لمسعى السلطات العليا للبلاد الرامية للاستغلال العقلاني للموارد المالية المتاحة في حين انه في سنة 2021 نلاحظ ارتفاع و الذي بلغت نسبته 27,89%.

### ✓ المنحنى البياني لنفقات التسيير:

انطلاقا من الجدول السابقة قمنا بإنشاء الشكل رقم (2-2) لإعطاء صورة بيانية توضيحية لتطور نفقات التسيير لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم خلال الفترة: 2011-2021

الشكل رقم (2-2): منحنى نفقات التسيير خلال الفترة 2011-2021

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وضعيات استهلاك الاعتمادات المالية

من خلال الشكل نلاحظ بوضوح تدبب مستمر في نفقات التسيير و أن الاعتمادات المالية المخصصة لنفقات تسيير المستخدمين أكبر من نفقات تسيير المصالح .

من سنة 2011 إلى غاية سنة 2013 كان هناك انخفاض في نفقات تسيير المستخدمين و مجموع نفقات التسيير أما نفقات تسيير المصالح ارتفعت .

من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 كان هناك زيادة بوتيرة مرتفعة لنفقات تسيير المستخدمين، نفقات تسيير المصالح و مجموع نفقات التسيير .

من سنة 2015 إلى سنة 2016 انخفضت كل من نفقات تسيير المستخدمين ، نفقات تسيير المصالح و مجموع نفقات التسيير

من سنة 2016 إلى سنة 2017 كان هناك زيادة بوتيرة ضعيفة في كل من نفقات تسيير المستخدمين ، نفقات تسيير المصالح و مجموع نفقات التسيير .

من سنة 2017 إلى غاية سنة 2019 كان هناك انخفاض بوتيرة ضعيفة في كل من نفقات تسيير المستخدمين، نفقات تسيير المصالح و كذلك مجموع نفقات التسيير .

من سنة 2019 إلى سنة 2020 كان هناك تزايد في نفقات تسيير المستخدمين و مجموع نفقات التسيير أما نفقات تسيير المصالح انخفضت و التي تأثرت بأزمة جائحة كورونا .



الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة  
من سنة 2020 إلى سنة 2021 نلاحظ تزايد بوتيرة مرتفعة في نفقات تسيير المستخدمين، نفقات تسيير  
المصالح و مجموع نفقات التسيير.

## 2. تطور نفقات تسيير المستخدمين خلال الفترة 2011-2021:

### الجدول رقم (2-4): تطور نفقات تسيير المستخدمين خلال الفترة 2011-2021

السنة	الاعتمادات المالية الأولية (دج)	الاعتمادات المالية الإضافية (دج)	سحب	مجموع الاعتمادات المالية الممنوحة (دج)
2011	98 866 400,00	94 597 623,06	0,00	193 464 023,06
2012	187 364 400,00	800 000,00	0,00	188 164 400,00
2013	150 694 400,00	4 325 000,00	0,00	155 019 400,00
2014	154 968 400,00	14 000 000,00	0,00	168 968 400,00
2015	167 004 400,00	23 500 000,00	0,00	190 504 400,00
2016	154 752 100,00	11 307 800,00	1 250 000,00	164 809 900,00
2017	175 978 800,00	0,00	0,00	175 978 800,00
2018	172 621 400,00	750 000,00	0,00	173 371 400,00
2019	173 375 400,00	0,00	0,00	173 375 400,00
2020	172 230 400,00	11 500 000,00	0,00	183 730 400,00
2021	186 230 400,00	48 700 000,00	0,00	234 930 400,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وضعيات استهلاك الاعتمادات المالية

✓ قراءة تحليلية للمعطيات:

من الجدول نلاحظ أنه في سنة 2011 بلغت نفقات تسيير المستخدمين 193.464.023.06 دج أما سنة  
2012 فقد سجلت نفقات تسيير المستخدمين تراجع طفيفا حيث بلغت 188.164.400.00 دج أي بنسبة  
انخفاض يقدر ب 2.74 % و هذا في فترة الرخاء المالي ما ساهم في ارتفاع أجور الموظفين و العمال سنة  
2012، في سنة 2013 انخفضت حيث بلغت 155.019.400.00 دج أي بنسبة 17.61 % و يعود ذلك إلى  
الانتهاء من ضخ المخلفات المالية للأجور أما سنة 2014 فقد بلغت نفقات تسيير المستخدمين ارتفاعا  
طفيفا حيث بلغت 168.968.400.00 دج أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 09 %.

سنة 2015 أين تم الموافقة الاستثنائية قصد تنظيم المسابقات و الامتحانات المهنية بعنوان سنة  
2014 حيث بلغت نفقات 190.504.400.00 دج و مقارنة بالنسبة السابقة لها قدرت الزيادة بنسبة

الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

12.75 % أما سنة 2016 فقد عرفت تراجع حيث بلغت 164.809.900.00 دج أي بنسبة انخفاض تقدر ب 13.49 % و هذا راجع لتجميد اعتمادات مالية قدرت ب 1.250.000.00 دج كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-5): تجميد إعتمادات مالية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016

رقم الأبواب	العناوين	الاعتمادات المجمدة (دج)
11-31	الراتب الرئيسي للنشاط	1.000.000,00
13-33	الضمان الاجتماعي	250.000,00
المجموع		1.250.000,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إرسالية المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 10231 بتاريخ

2016/10/23

أما سنة 2017 فقد عرفت ارتفاع حيث بلغت 175.978.800.00 دج أي بنسبة تقدر ب 6.78 % و سنة 2018 و 2019 بقيت عند نفس المستوى حيث بلغت 173.370.000.00 دج بنسبة 1.48 % و 00 % على التوالي.

سنة 2020 ارتفعت حيث بلغت 183.730.400.00 دج أي بنسبة 5.97 % و هذا للتكفل بتسوية استحقاقات الأجور التعويضات و المنح للمستخدمين لاسيما فئة المستخدمين المستفيدين من عملية الإدماج من جهازي المساعدة على الإدماج المهني و الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات و كذا حصة الضمان الاجتماعي المترتبة تنفيذا للمرسوم التنفيذي رقم 19-336 مؤرخ في 08 ديسمبر 2019 الذي يتضمن إدماج المستفيدين من عملية الإدماج من جهازي المساعدة على الإدماج المهني و الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): تفويض اعتمادات مالية إضافية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020

رقم الأبواب	العناوين	الاعتماد المالي (دج)
11-31	الراتب الرئيسي للنشاط	5,000,000.00
12-31	التعويضات و المنح المختلفة	3,000,000.00
13-33	الضمان الاجتماعي	2,000,000.00
13-31	المستخدمين المتعاقدين	1,000,000.00
11-33	المنح العائلية	500,000.00
المجموع		11 500 000,00

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إرسالية المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 8184 بتاريخ

2020/10/25

أما سنة 2021 فقد سجلت نفقات تسيير المستخدمين ارتفاع كبير حيث بلغت 234.930.400.00 دج أي بنسبة تقدر ب 27.87 % لضخ مستحقات المستفيدين من عملية إدماج من جهازي المساعدة على الإدماج المهني و الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات و هي النقطة التي فرضت ميزانية خاصة لتنفيذ هذا القرار أي و أن نفقات المستخدمين لم تتأثر بأزمة جائحة كورونا.

### 3. تطور نفقات تسيير المصالح خلال الفترة 2011-2021 :

الجدول رقم (2-7): تطور نفقات تسيير المصالح خلال الفترة 2011-2021

السنة	الاعتمادات المالية الأولية (دج)	الاعتمادات المالية الإضافية (دج)	سحب	مجموع الاعتمادات المالية الممنوحة (دج)
2011	4 208 200,00	1 329 000,00	0,00	5 537 200,00
2012	4 789 200,00	1 300 000,00	0,00	6 089 200,00
2013	6 294 200,00	3 258 000,00	0,00	9 552 200,00
2014	7 087 200,00	3 430 000,00	0,00	10 517 200,00
2015	10 817 200,00	7 018 000,00	0,00	17 835 200,00
2016	8 100,00	8 154 000,00	0,00	8 162 100,00
2017	8 807 200,00	1 102 000,00	0,00	9 909 200,00
2018	7 907 200,00	1 466 500,00	0,00	9 373 700,00
2019	7 707 200,00	983 860,00	0,00	8 691 060,00
2020	7 357 200,00	0,00	1 062 000,00	6 295 200,00
2021	6 857 200,00	1 559 937,00	0,00	8 417 137,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وضعيات استهلاك الاعتمادات المالية

### ✓ قراءة تحليلية للمعطيات:

من الجدول نلاحظ أنه في سنة 2011 بلغت نفقات تسيير المصالح 5.537.200.00 دج، أما سنة 2012 فقد سجلت نفقات تسيير المصالح ارتفاع طفيفا حيث بلغت 6.089.200.00 دج أي بنسبة ارتفاع يقدر ب 9.97 % ، و في سنة 2013 ارتفعت حيث بلغت 9.552.200.00 دج و مقارنة بالسنة السابقة لها قدرت الزيادة بنسبة 56.87 % ، أما في سنة 2014 ارتفعت نفقات تسيير المصالح إلى 10.517.200.00 دج أي

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

بنسبة ضئيلة تقدر ب 10.10 %، لكن بالنسبة لسنة 2015 فلقد سجلت النفقات ارتفاع كبير حيث بلغت 17.835.200.00 دج بنسبة ارتفاع تقدر ب 69.58 %.

أما في سنة 2016 انخفضت النفقات حيث بلغت 8.162.100.00 دج بنسبة انخفاض تقدر ب 54.24 % و هذا راجع للوضعية الاقتصادية التي عرفتها البلاد و يفسر تراجع هذه الأخيرة كون أنه تم تحديد مستوى استغلال اعتمادات البابين 12-34 و 13-34 بنسبة 50% تم ارتفاع مستوى استغلال البابين 34-12 المتعلق بالأدوات و الأثاث و الباب 13-34 المتعلق باللوازم إلى 65% و ذلك بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 ، أما سنة 2017 فقد سجلت ارتفاع طفيفا بلغت 9.909.200.00 دج أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 21.40 % هذه النسبة تميزت أيضا بتحديد مستوى استغلال المبالغ المالية في حدود الاعتمادات المفوضة و الاستعمال العقلاني للموارد المالية المتاحة، و في سنة 2018 بقيت نفقات تسيير المصالح عند نفس المستوى حيث بلغت 9.373.700.00 دج أي بنسبة 5.40 % و في سنة 2019 سجلت نفقات تسيير المصالح انخفاض ضئيل بلغت 8.691.060.00 دج أي بنسبة 7.28 %.

بالنسبة لسنة 2020 انخفضت نفقات تسيير المصالح حيث بلغت 6.295.200.00 دج أي بنسبة تقدر ب 27.57 % و يفسر تراجع هذه الأخيرة كون أن هذه السنة تميزت بتحديد مستوى سقف استغلال المبالغ المالية و ذلك تطبيقا لسعي السلطات العليا للبلاد الرامية للاستعمال العقلاني للموارد المالية المتاحة و كإجراء لترشيد الإنفاق في ظل أزمة جائحة كورونا تقرر تسوية نفقات تسيير المصالح عن طريق سحب اعتمادات مالية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 بمبلغ إجمالي قدره 1,062,000.00 دج حسب الأبواب و المبالغ المبينة بالجدول أدناه:

### الجدول رقم (2-8): سحب اعتمادات مالية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020

رقم الأبواب	العناوين	الاعتماد المالي
12-34	الأدوات و الأثاث	220,000.00
13-34	اللوازم	300,000.00
14-34	التكاليف الملحقه	300,000.00
15-34	الألبسة	107,000.00
91-34	حظيرة السيارات	135,000.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ارسالية المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 7331 بتاريخ

2020/10/25

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

أما فيما يتعلق بالبواب 11-35 " صيانة المباني " خصص اعتماد مالي محدود قدر بمائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) لكل الولايات و تفويض مبالغ مالية إضافية يكون فقط للتكفل بالحالات الضرورية القصوى و يتم على أساس طلب يبرر الحاجة لذلك مرفق بتقرير مفصل حول أهمية الأشغال المزمع القيام بها و مرفق بثلاث كشوف تقييمية و محضر اختيار أحسن عرض لذلك تم تفويض اعتماد مالي ضمن الاعتمادات المالية الأولية يقدر بسبعمائة ألف دينار جزائري (700.00.00 دج) يخصص للتكفل بنفقات بعض أشغال الصيانة و الترميم على مستوى المركز العقاري ما بين البلديات بسيدي علي، إضافة إلى تدعيم مخزن المحجوزات بالمطفات و التكفل بالإنارة الداخلية الأزمة لذلك و هذا بناء على طلب مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم ضمن الإرسال رقم 315 المؤرخ في 2020/01/15 و الإرسال رقم 480 المؤرخ في 2020/01/19.

و في سنة 2021 ارتفعت نفقات تسيير المصالح حيث بلغت 8.417.137.00 دج أي بنسبة تقدر ب 33.71 % و هذا مع تنفيذ مستوى سقف الميزانية المحدد للمديرية العامة للأملاك الوطنية فإنه باستثناء الأبواب الخاصة بالإيجار، صيانة المباني و التكوين فإنه اعتمادات الأبواب الأخرى الخاصة بتسيير المصالح تم تفويضها بصفة كلية مع السهر على استغلالها بصفة عقلانية تضمن تلبية احتياجات جميع المصالح.

### 4. مدى رشادة نفقات التسيير لمديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم في ظل أزمة جائحة كورونا:

من خلال تحليل تطور نفقات التسيير بشقيها نفقات تسيير المستخدمين و نفقات تسيير المصالح نستنتج أن السياسة المتبعة لترشيد نفقات التسيير في ظل أزمة جائحة كورونا على مستوى مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم تمثل في القيام بعملية تسوية عن طريق تخفيض نفقات ميزانية التسيير لسنة 2020 بنسبة تقدر ب 27.57 % من نفقات تسيير المصالح و أن نفقات تسيير المستخدمين ليست معنية بالتخفيض و بهذا الشأن تم سحب اعتماد مالي بمبلغ إجمالي يقدر ب: 1.062.000.00 دج.

و تجدر الإشارة إلى أن المديرية العامة للأملاك الوطنية قامت بإرسال مستخرج سحب الاعتمادات المالية حسب الأبواب و المبالغ المذكورة سابقا و كلفت مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم بتنفيذ قرار التسوية بإرسال نموذج عن عملية تسوية الميزانية للمراقب المالي لولاية مستغانم الذي يقوم بدوره بمراقبة تنفيذ التدابير المتخذة.

و في الأخير فإن التأثير المباشر لأزمة جائحة كورونا مس نفقات تسيير المصالح و هي الأدوات و الأثاث، اللوازم، التكاليف الملحقه، الألبسة، حظيرة السيارات كما هو موضح في الجدول التالي:

### الجدول رقم (2-9) : عملية تسوية ميزانية تسيير المصالح لسنة 2020

الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

الأبواب	العناوين	الاعتمادات المالية الممنوحة	السحب	الرصيد
12-34	الأدوات و الأثاث	1.400.000.00	220.000.00	1.180.000.00
13-34	اللوازم	1.600.000.00	300.000.00	1.300.000.00
14-34	التكاليف الملحقة	2.500.000.00	300.000.00	2.200.000.00
15-34	الألبسة	107.000.00	107.000.00	0.00
91-34	حظيرة السيارات	500.000.00	135.000.00	365.000.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وضعية الاعتمادات موقوفة بتاريخ 2020/08/04

## الفصل الثاني : سياسة ترشيد النفقات العامة لمديرية أملاك الدولة

خلاصة:

من خلال دراستنا التحليلية لسياسة ترشيد النفقات العامة في مديرية أملاك الدولة لولاية مستغانم خلال الفترة 2021-2021 خالصنا إلى أن النفقات العامة المتمثلة في نفقات التسيير التي تنقسم إلى قسمين نفقات تسيير المستخدمين و نفقات تسيير المصالح.

بعد الوقوف على تطور نفقات التسيير اتضح أن هناك تذبذب مستمر و ذلك حسب الوضعية الاقتصادية للبلاد ففي فترات انتعاش أسعار المحروقات نلاحظ انتهاج سياسة انفاقية توسعية، و في حالة تدهور الوضعية الاقتصادية يتم تسقيف النفقات و المطالبة بالاستغلال العقلاني للموارد المالية، ما يعني تبعية برامج الإنفاق العام لقطاع المحروقات.

بعد تحليلنا لمدى رشادة نفقات التسيير في ظل أزمة جائحة كورونا اتضح أنه تمت تسوية ميزانية التسيير لسنة 2020 تمثل في تخفيض نفقات تسيير المصالح بنسبة تقدر ب 27.57% حيث تم سحب اعتماد مالي بمبلغ إجمالي يقدر ب 1.062.000.00 دج من الأبواب المتعلقة بالأدوات و الأثاث، اللوازم، التكاليف الملحقة، الألبسة ، حظيرة السيارات و ذلك راجع لتداعيات أزمة جائحة كورونا

الخاتمة العامة



من خلال دراستنا لسياسة ترشيد الإنفاق العام، تبين لنا بعد الدراسة و التحليل بأنه موضوع ذو أهمية بالغة، لما له علاقة بحل مشكلة قصور الطاقات و الاستراتيجيات التمويلية حيث تعتبر من الوسائل و القضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلفة أفرادا و مؤسسات، فقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث بل أصبحت دول متقدمة تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا و جهودا كبيرة، في ظل تقلص الموارد و اتساع الحاجات، و لهذا فقد بينت هذه الدراسة قدرة السياسات المالية في التحكم في مستوى و وتيرة النفقات العمومية بالشكل الذي يتوافق مع القدرات المالية للدولة من أجل تحقيق الاستقرار.

شهدت الجزائر على غرار بقية دول العالم انخفاض النشاط الاقتصادي و الاجتماعي الناجم عن الأزمة الصحية جراء فيروس كورونا استدعى اتخاذ تدابير ملائمة تقوم على فكرة ترشيد الإنفاق العام، بما يلبي كثيرا من الحاجات العامة في المجتمع، و يتلافى كثيرا من القصور في تمويل الإنفاق العام الضروري لقيام الدولة بمهامها، و دون المساس أو التأثير سلبيا على النواحي الاجتماعية .

#### النتائج:

و بعد معالجة و دراسة إشكالية البحث، و على ضوء النتائج التوصل إليها فإنه يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:

تعد النفقات العامة مرآة عاكسة لمختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة فهي تعتبر أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية و التنموية.

تعتبر سياسة ترشيد الإنفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة و شح مصادر التمويل باعتباره التزام الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، و تجنب الإسراف و التبذير و الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق أهداف كل عملية إنفاق.

عملية ترشيد الإنفاق العام لا تعني تخفيضه، و لكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام، و لا يتأتى ذلك إلا إذا استطاعت السلطات المالية التقليل بقدر الإمكان من تبديد الموارد العامة و الإسراف في استخدامها في صورة نفقات عامة.

يمكن القول أن عملية سياسة الترشيح في الإنفاق العام ضرورية، لعدة عوامل منها التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة،

## الخاتمة العامة

وفقا لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد و المجتمع، و محاربة الإسراف و التبذير و كافة مظاهر و أشكال سوء استعمال السلطة و المال العام.

تلتزم النفقات العامة بمجموعة من الضوابط التي تضمن عملية الترشيد في الإنفاق العام و تتمثل في تحديد أولويات الإنفاق العام، الابتعاد ما أمكن من النفقات غير المنتجة مع ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا و ضرورة تقييم الأداء المصاحب لإنفاق العام فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق و التنسيق الإداري في تأدية الخدمات العامة.

يرتبط السير الجيد للميزانية بمدى تطبيق آليات ترشيد الإنفاق العام و تساهم في إصلاح الميزانية العامة للدولة لمواكبة أنظمة الميزانية العصرية

اعتماد موازنة البنود على نظرية الأموال المخصصة و من خلال الدراسة يمكن القول أن موازنة البنود تتصف بمجموعة من العيوب و تعاني من أوجه قصور تجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام، و من ثم عدم القدرة على التصدي لعجز الموازنة، بل و جعلها من أهم أسباب تزايد.

برامج النفقات العامة تبعية لتغير أسعار النفط بحكم التبعية المطلقة لقطاع المحروقات أي أنها معرضة للانخفاض أو الزوال و إذا تعرضت الدولة لنقص في المداخيل من البترول.

الشيء الملاحظ على موارد الميزانية إنها لا زلت و ستبقى تعتمد على الجباية البترولية مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط و هكذا يبقى اقتصادنا اقتصاد هش.

نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي و الاجتماعي الناتج عن الوضعية الاستثنائية التي شهدتها البلاد، من جراء أزمة جائحة كورونا، تولدت ضغوطات كبيرة على التوازنات الميزانية لاسيما فيما يخص تغطية النفقات العمومية و فشل قطاعات المحروقات في تسيير الأزمة الأمر الذي تطلب سياسة ترشيد النفقات العامة لمحاولة حل الأزمة المتعلقة بتخفيض نفقات ميزانية التسيير لسنة 2020 بنسبة 27,57% ماعدا نفقات المستخدمين.

### مقترحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها في ثنايا هذه الدراسة، و بالعودة إلى إشكالية البحث الرئيسية و الأسئلة الفرعية، فإنه يمكن تقديم جملة من التوصيات، التي يعتقد أنها ضرورية و مناسبة للتحكم أكثر في عملية سياسة ترشيد الإنفاق العام، و جعلها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، حيث نرى أن هذا الأمر يتحقق من خلال:

## الخاتمة العامة

أن تكون طريقة إعداد سياسة الإنفاق العام على أساس علاقة ذلك بتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، المتمثلة في دعم النمو، محاربة البطالة، مراعاة الاستقرار النقدي و التوازن الخارجي، مع تحديد الأهداف بدقة من خلال التعبير عنها بكميات و مقادير تقديرية محددة، و ربطها بمجال زمني واضح المعالم.

اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية و النفط بنسب كبيرة و تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول كونها تمثلا عامل اضطراب بسبب عدم استقرارها بالإضافة لخضوعها إلى متغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها..

تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة و المؤسسات الرقابية و معايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية، و إعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

العمل على وضع إستراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات و التقليل من الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

لاكن رغم ذلك تبقى كل النقاط السابقة و غيرها مرتبطة بإحداث تغير في الهيكل الاقتصادي الجزائري، و نقله من اقتصاد ريعي أحادي الدخل إلى اقتصاد متنوع ذو مصادر متعددة للدخل و الثروة، قائم على الإنتاج.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### 1. الكتب:

- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
  - باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998.
  - حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، درا الشروق، القاهرة، 1998.
  - حامد عبد المجيد و آخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
  - رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، 1992.
  - زين العابدين ناصر، علم المالية و التشريع المالي، دار النهضة العربية، 1971.
  - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994.
  - سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية و الأدبية ش.م.م، لبنان، 2015.
  - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
  - عادل حشيش، مصطفى رشدي، مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
  - علي بساعد، المالية العمومية، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة، ديسمبر 1992.
  - علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
  - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007.
  - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
  - منصور ميلاد يونس، المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة و النشر، ليبيا، 2004.
  - محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007.
  - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- ### 2. الرسائل و المذكرات و الأطروحات:
- العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليااس سيدي بلعباس، 2016-2017.

- دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

### 3. المقالات :

- براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد7، العدد29، 2017/12/8.
- بن موسي أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013) مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد2، العدد30، 2016/10/2.
- رقوب نريمان، تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي فاجنر-بيكوك و يزمان خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، جامعة سطيف1، العدد13، أفريل2020.
- فوزية قديد و آخرون، سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية لمواجهة الأزمات-أزمة جائحة كورونا-، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد09، العدد2021، 01.
- محمد حماسة، دراجي كريمو، ظاهرة تزايد النفقات الحكومية أسبابها و إجراءات ترشيدها في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد09، العدد02، 2021.
- مطاي عبد القادر، عمر دلال فؤاد، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر و أهم محدداتها دراسة تحليلية قياسية للفترة (2016-1970)، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد04، العدد02، 2020.

### 4. النصوص القانونية

- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.
- مرسوم تنفيذي رقم 21-393 مؤرخ في 18 أكتوبر 2021، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للأموال الوطنية و صلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد80، .
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 11 جويلية 2022 يحدد صلاحيات و تنظيم هيكل مديرية أملاك الدولة و مديرية مسح الأراضي و الحفظ العقاري على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد59.